المشاركة الانتخابية للمرأة المصرية
١٩٢٣ - ١٩٥٧

الدكتور/ نبيل رياض عبد المولى عابدين

المشاركة الانتخابية للمرأة المصرية
١٩٢٣ - ١٩٥٧

مقدمة:

تُعد قضية المشاركة الانتخابية للمرأة من القضايا التى احتلت حيزاً لا بأس به من اهتمامات وتوجهات قطاعات من الرأى العام فى مصر خلال فترة الحقبة الليبرالية، حيث تباينت الآراء ما بين أغلبية رافضة لمنح المرأة حق الانتخاب، وما بين أقلية تُنادى بمنحها هذا الحق.

وقد أُثيرت هذه القضية فى منتصف عام ١٩٢٢، وذلك عندما بدأت منيرة ثابت فى كتابة عدد من المقالات الصحفية التى انتقدت فيها عدم تواجد أى تمثيل للمرأة فى عضوية لجنة الدستور، إضافةً إلى تجاهل اللجنة منح المرأة حق التمثيل فى البرلمان بمجلسية النواب والشيوخ، ولم يتوقف الجدل الدائر حول هذا الموضوع إلا مع صدور دستور ١٩٥٦، والذى أعطى المرأة صراحةً حق المشاركة السياسية، والتى يدخل تحتها حق المشاركة فى الهيئات النيابية.

إذ تتناول الدراسة عدة محاور رئيسية: موقف الدستور من قضية انتخاب المرأة، ورؤية البرلمان لمسألة المشاركة الانتخابية للمرأة، وتوجهات الأحزاب السياسية والنسائية إزاء قضية انتخاب المرأة، ونظرة المجتمع لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة، وجهود القيادات النسائية فى المطالبة بمنح المرأة حق الانتخاب، وبيان مدى مساهمة المرأة فى الحركة الانتخابية قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢، وأخيراً تتويج جهود المرأة بمشاركتها فى انتخابات ١٩٥٧، وهو ما سنعرض له تفصيلاً.

● موقف الدستور من قضية انتخاب المرأة:

فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قام السلطان فؤاد فى أول مارس من العام نفسه بتكليف عبد الخالق ثروت بتشكيل الوزارة، وفى ١٥ مارس أُعلن استقلال مصر ونصَب فؤاد الأول نفسه ملكاً عليها، وفيما يتعلق بتصريح ٢٨

فبراير، فقد أرسل اللورد اللنبى مذكرة إلى الملك فؤاد جاء فيها " أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة دستورياً، فالأمر يرجع لعظمتكم وللشعب المصرى " [١].

وفى ٣٠ أبريل ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب الأول، ولكنه لم يذكر صراحةً حق الانتخاب بالنسبة للمرأة، حيث قصرت المادة الأولى من القانون المذكور حق الانتخاب على كل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية[٢]. هذا بالرغم من أن المادة الثالثة من دستور ١٩٢٣ نصت على أن " المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية[٣]، وبذلك فإن نص المادة الأولى من قانون الانتخاب لعام ١٩٢٣ جاء متناقضاً مع سياق المادة الثالثة من الدستور.

ونتيجةً لقيام إسماعيل صدقى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بإلغاء دستور ١٩٢٣، وإعلان دستور جديد هو دستور ١٩٣٠، فإن الأخير استلزم تعديل قانون الانتخاب لما سبقه لأغراض سياسية، حيث صدر أيضاً فى اليوم نفسه قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنه ١٩٣٠، ونص فى مادته الأولى " لكل مصرى من الذكور بلغ من العمر خمساً وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب" [٤]. وبعد إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥، صدر قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥، والذى تضمن فى مادته الأولى " لكل مصرى من الذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة... " [٥].

والواقع أن واضعى دستور ١٩٢٣ لم يتطرق فكرهم مطلقاً لأية حقوق سياسية خاصة بالمرأة، وهو الأمر الذى حرص على توضيحه توفيق دوس أحد أعضاء لجنة الثلاثين التى وضعت الدستور، مشيراً إلى أن السبب فى ذلك الأمر أن المرأة المصرية فى ذلك العهد كانت لا تزال قريبة جداً من الحجاب، كما أن المثقفات منهن كن نسبة ضئيلة جداً لا يقام لها وزن، لذلك لم تفكر اللجنة مطلقاً فى منحها هذا الحق أو منعها إياه، ولكنه أكد أن المادة الثالثة من

الدستور لا تؤدى إلى حرمان المرأة من استعمال هذا الحق [٦].

وعندما تم حل مجلس النواب فى ٢٤ مارس ١٩٥٢، وتعطيل جلسات مجلس الشيوخ، قامت وزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى " أول مارس- ٢ يوليه ١٩٥٢ " بتشكيل لجنة لدراسة قانون الانتخاب وإمكانية إدخال بعض التعديلات عليه، وكان من ضمن التعديلات المقترحة إعطاء المرأة حق الانتخاب أُسوةً بالرجال، وضمت اللجنة فى عضويتها: محمد كامل مرسى وزير العدل، وأحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية [٧] ، غير أن تدهور الأوضاع السياسية فى مصر آنذاك، وعدم استقرار تشكيل الوزارات والتى أطلق عليها اسم " وزارات الاحتضار"، أدى إلى عدم تفعيل دور هذه اللجنة، وبالتالى عدم إصدار قانون جديد للانتخابات.

ولم تنل المرأة المصرية حقوقها السياسية التى كانت تطالب بها إلا مع صدور دستور ١٦ يناير ١٩٥٦، حيث نصت المادة ١٩ من الدستور " تُيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة "، كما أكدت المادة ٣١ من الدستور هذا المعنى إذ نصت على أن " المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة أو الدين " [٨].

وإزاء هذه التوجهات الجديدة فى دستور ١٩٥٦، صدر فى ٣ مارس من العام نفسه قانون الانتخاب الذى أعطى المرأة حق الانتخاب، حيث تضمنت المادة الأولى من القانون المذكور " على كل مصرى ومصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية" [٩]. ويلاحظ هنا حرص المشرع على ذكر كلمة " مصرية " فى قانون الانتخاب الجديد تفادياً لأى جدل يدور حول حق المرأة فى المشاركة الانتخابية كما حدث فى قوانين الانتخابات السابقة.

ولم يشأ القانون الجديد أن يُلزم المرأة بحق الانتخاب، وإنما جعله أمراً اختيارياً لها، وهو ما يتضح تماماً من سياق المؤتمر الذى عقده وزير الإرشاد

القومى فتحى رضوان فى ٤ مارس ١٩٥٦، حيث أشار إلى أهمية أن تتقدم المرأة بنفسها لقيد اسمها فى جداول الانتخاب، مبرراً ذلك بعدم إساءة استعمال هذا الحق ممن يعيشون مع المرأة، موضحاً أن قانون الانتخاب لم يُميز بين المرأة المتعلمة وغير المتعلمة أُسوةً بما يتم فى هذا الشأن مع الرجال[١٠] .

ويتبين من ذلك أنه خلال فترة الدراسة صدرت ثلاثة دساتير، وكان دستور ١٩٥٦ هو الوحيد الذى أعطى المرأة المصرية حقها فى الانتخاب سواء من حيث التصويت أو الترشيح، كما يلاحظ أيضاً تشابهاً كبيراً بين نصوص المواد فى الدساتير الثلاثة فيما يتعلق بفقرة " المصريون لدى القانون سواء".

- **رؤية البرلمان لمسألة المشاركة الانتخابية للمرأة:**

بمراجعة الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٢٤و ١٩٥٢، ومن خلال قراءة العديد من البرامج الانتخابية لمرشحى البرلمان أثناء تلك الحقبة الزمنية، لم يكن هناك أى إشارة فى برامج المرشحين لقضية الحقوق السياسية للمرأة، باستثناء ما طرحه المرشح الدستورى قلينى فهمى عام ١٩٢٥، وذلك عندما وضع برنامجاً انتخابياً تضمن العديد من النقاط كان من بينها الاهتمام بترقية المرأة المصرية من خلال إعطائها حقوقها السياسية[١١].

وبخلاف ذلك لم يُشر أحد من المرشحين على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم الحزبية والسياسية إلى قضية الحقوق السياسية للمرأة، حيث غلبت على برامج المرشحين الاهتمام بمناقشة أوضاع القضية الوطنية وتطوراتها، إلى جانب الحرص على حل المشكلات المتعددة التى كانت تعانى منها دوائرهم الانتخابية لمحاولة جذب أصوات الناخبين، وحتى فى حال وجود بعض النقاط التى تتناول تحسين أوضاع المرأة المصرية، فإنها كانت تركز على الجانب الاجتماعى مثل الأمومة ورعاية الطفولة وغير ذلك، ومن ثم لم يكن هناك أى طرح لمبدأ المشاركة الانتخابية للمرأة فى برامج المرشحين.

أما فى داخل البرلمان فإنه لم يتم عرض هذه القضية للمناقشة إلا فى عام

١٩٤٤، وذلك عندما قدم عضو مجلس النواب زهير صبرى اقتراحاً بتعديل قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥، بما يجعل للمرأة حق مساواة الرجل فى الحقوق السياسية وحق التصويت والنيابة عن الأمة فى مجلسى البرلمان، ولذا طالب بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب المذكور التى تنص على " لكل مصرى من الذكور حق الانتخاب " لتكون " لكل مصرى من الذكور والإناث حق انتخاب أعضاء البرلمان"٠

وأكد زهير صبرى أحقية المرأة فى الانتخاب ومشاركتها للرجل فى هذا الشأن، ومن ثم كانت دعوته للاهتمام بأوضاع المرأة المصرية وعدم حرمانها من حقوقها السياسية(١٢). وانتهى الأمر فى مجلس النواب برفض غالبية نوابه لهذا الاقتراح.

وفى يناير من عام ١٩٤٩ نظر مجلس النواب الاقتراح المقدم من النائب محمد شوكت التونى بشأن تعديل المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥، وذلك فيما يختص بالمادة الأولى من القانون المذكور كما يلى: "على كل مصرى من الذكور وكل مصرية حاصلة على إجازة مدرسية متوسطة على الأقل، الاشتراك فى انتخاب أعضاء مجلس النواب متى بلغ كل منهما إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة، وأعضاء مجلس الشيوخ متى بلغ كل منهما خمساً وعشرين سنة ميلادية كاملة" (١٣).

ورغم موافقة لجنة الاقتراحات والعرائض على قبول مشروع القانون المذكور، إلا أنه لم يُطرح للمناقشة على أعضاء مجلس النواب حتى انتهاء انعقاده فى أغسطس من عام ١٩٤٩، ولعل هذا الأمر يرجع إلى تلك المعارضة التى لقيها مشروع القانون داخل المجلس قبل مناقشته، حيث اجتمع نواب الوجه القبلى برئاسة عبد الحميد إبراهيم صالح مراقب مجلس النواب، وقرروا عدم تأييد الاقتراح الذى قدمه شوكت التونى(١٤).

وفى أعقاب اقتحام قيادات الحركة النسائية للبرلمان فى ١٩ فبراير ١٩٥١،

وقيامهم بتقديم عريضتين لرئيسى مجلسى النواب والشيوخ بشأن منح المرأة حق المشاركة الانتخابية، تقدم النائب الوفدى أحمد الحضرى بمشروع قانون لتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ كان نصه " لكل مصرى من الذكور والإناث حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى بلغ ٢١ سنة وأعضاء مجلس الشيوخ متى بلغ ٢٥ سنة " (١٥).

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الاقتراح، ولم يتم عرضه للمناقشة على أعضاء المجلس خلال الهيئة النيابية العاشرة وحتى حل المجلس فى ٢٤ مارس ١٩٥٢، وربما يعود ذلك إلى أن حزب الوفد الذى كان مسيطراً على غالبية مقاعد البرلمان لم يكن متحمساً لهذه الفكرة، بدليل عدم لقاء النحاس بوفد القيادات النسائية لمناقشة فكرة إعطاء المرأة حق الانتخاب.

أما فى مجلس الشيوخ(*) فلم يتم الاهتمام بهذه القضية إلا متأخراً ، حيث لم تُطرح على المجلس إلا مع بدايات عام ١٩٤٧، وذلك حين قُدمت ثلاث اقتراحات بمشروعات قوانين دارت كلها حول تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب. وكان أول هذه الاقتراحات ما قدمه الشيخ محمد على علوبة فى ديسمبر ١٩٤٦، وذلك فى مشروع قانونه الخاص بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب، والذى يهدف إلى منح النساء حق الانتخاب بشرط أن يعرفن القراءة والكتابة.

وفى يناير من عام ١٩٤٧ قدم الشيخ أحمد رمزى اقتراحاً بمشروع قانون بتعديل قانون الانتخاب فى العديد من مواده كان من بينها المادة الأولى، حيث تضمن اقتراحه قصر حق الانتخاب على من يعرف القراءة والكتابة من المصريين، ومنح هذا الحق للنساء بشرط معرفة القراءة والكتابة٠

أما آخر هذه الاقتراحات فكان ما طرحه الشيخ على زكى العرابى فى مارس ١٩٤٧، مبيناً أن المرأة ليست فى حاجة إلى قانون جديد يمنحها هذا الحق، مؤكداً أن قانون الانتخاب جاء مخالفاً للدستور بأن سلب من المرأة حق الانتخاب

المخول لها بمقتضى المادة الثالثة من الدستور، ولذا طالب بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بالنص على أن "يكون للمصريين من ذكور وإناث حق الانتخاب" حتى لا تظل هذه المادة غير دستورية [١٦].

ورغم قيام مجلس الشيوخ بإحالة الاقتراحات الثلاثة إلى لجنة الشئون الدستورية لتضع تقريراً عنها فى خلال أربعة أسابيع، إلا أن الأمر امتد لنحو عامين كاملين، حيث لم تنته اللجنة من تقريرها إلا فى أبريل من عام ١٩٤٩، وقد أوضحت فى تقريرها أن المادة الأولى من قانون الانتخاب التى تقصر حق الانتخاب على الرجال دون النساء هى مادة دستورية وليس فيها ما يخالف نصوص الدستور وأحكامه، كما نوهت إلى قرارها ببحث مسألة منح النساء حق الانتخاب من الوجهة الموضوعية [١٧].

وتجدر الإشارة إلى أن قرار لجنة الشئون الدستورية بعدم تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب فيما يختص بمنح النساء حق الانتخاب، جاء بإجماع أراء أعضاء اللجنة، كما وافقت الحكومة بلسان ممثليها الذين حضروا اجتماعات اللجنة على هذا القرار الذى حظى أيضاً بموافقة غالبية أعضاء مجلس الشيوخ[١٨].

ومن الواضح تماماً أن الرأى العام فى مصر لم يكن مُهيأً بدرجة كافية لتقبل فكرة مشاركة المرأة فى العملية الانتخابية، وهو ما يتضح من امتداد فترة تداول هذه الاقتراحات الثلاثة، إلى جانب رفض غالبية أعضاء مجلس الشيوخ لهذه الفكرة، ولم يشهد مجلس الشيوخ تقديم أية اقتراحات أخرى فى هذا الصدد حتى تعطيل جلسات المجلس فى مارس ١٩٥٢ ٠

وثمة ملاحظة أخيرة على رؤية البرلمان لمسألة المشاركة الانتخابية للمرأة، حيث إن جميع خطب العرش التى أُلقيت فى افتتاح البرلمان فى هيئاته النيابية المختلفة، لم تتناول مطلقاً أية إشارة لمنح المرأة حق الانتخاب٠

● **توجهات الأحزاب السياسية والنسائية إزاء قضية انتخاب المرأة:**

على الرغم من أن غالبية الأحزاب المصرية حرصت على طرح رؤية اقتصادية واجتماعية متكاملة، فإن الواقع العملى قد بدد كثيراً من مصداقية هذه الأحزاب التى أضاعت كثيراً من جهدها فى معارك حزبية اتسمت بقدر كبير من المزايدة٠

ويُعد عام ١٩٢٣ البداية الحقيقية لاهتمام الأحزاب المصرية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، حيث قبلت غالبية الأحزاب العمل بدستور ١٩٢٣، وكان هذا الأمر فرصة لحزب الوفد لكى يعيد صياغة برنامجه بما يتناسب والمتغيرات التى ألمت بالقضية المصرية، وقدم سعد زغلول لأول مرة ما أسماه " بروجرام " الحزب، حيث تطرق فيه إلى الاهتمام بالتعليم ، وتحسين الأحوال الاقتصادية والصحية [١٩].

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة تكوين الوفد المصرى قد صاحبها فكرة إشتراك العنصر النسائى فى هذه المنظمة الوطنية الجديدة، وذلك لإتمام نجاح تخطيطها، ومن ثم فقد تكونت "لجنة الوفد المركزية للسيدات" بناءً على اجتماع كبير عقد فى الكنيسة المرقصية بالقاهرة فى ٨ يناير ١٩٢٠ [٢٠].

إلا أن الوفد لم يعمل على وضع تشريع يحقق مصالح المرأة ويصون حقوقها، بل لم تكن قضية المرأة من بين القضايا التى عنى بها فى الوقت الذى كانت فيه المرأة المصرية قد قطعت شوطاً كبيراً فى ميدان العمل العام بدايةً من ثورة ١٩١٩، ومروراً بالمؤسسات الاجتماعية والخيرية التى لعبت فيها المرأة دوراً مهماً فى العشرينيات والثلاثينيات، مثل " المرأة الجديدة " ، و "مبرة محمد على"، و "تحسين الصحة" ، إضافةً إلى العديد من العيادات والمستشفيات والمدارس وملاجئ الأيتام فى شتى أنحاء البلاد [٢١].

وإذا كان الوفد بمجرد أن انتهى من إبرام معاهدة ١٩٣٦ قد استطاع أن يتلمس مصالح الطبقات المهنية المختلفة، إلا أن طبيعة الصراع بين القوى

السياسية انعكست بشكل واضح على قضايا التنمية، إضافةً إلى أن الانقلابات الدستورية التى استخدمها القصر لتحقيق مصالحه لم تُتح للوفد فرصة تحقيق برامجه الاقتصادية والاجتماعية، والتى كانت قد بدأت تتبلور بشكل واضح عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ (٢٢).

ومع ذلك فإن الوفد لم يسع جاهداً لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة خاصةً فيما يتعلق بحق الانتخاب، رغم وعد النحاس لمراسل إحدى الصحف الأجنبية فى صيف ١٩٤٩ عندما سأله عن رأيه فى مطالب السيدات المصريات الخاصة بحقوقهن السياسية، فأشار إلى أنه فى مقدمة أهداف الوفد منح المرأة حق الانتخاب (٢٣)

وفى حوار أجرته صحيفة "الأهرام" مع النحاس فى أغسطس من عام ١٩٤٩ تطرق الحديث لمسألة منح المرأة حق الانتخاب، فأشار موضحاً أنه يؤيد منحها هذا الحق، مؤكداً أن المرأة المصرية ستحظى بهذا الأمر فى المستقبل القريب(٢٤).

بيد أن واقع الأمر يشير إلى قصور واضح من جانب الوفد فى تبنى الحقوق السياسية للمرأة، ولعل هذا القصور يبدو جلياً من عدم مساندة الوفد لاقتراح النائب الوفدى زهير صبرى عام ١٩٤٤، والخاص بمنح المرأة حق المشاركة الانتخابية، فى الوقت الذى كان الوفد يستحوذ فيه على غالبية مقاعد البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ، كما يبدو هذا التقصير أيضاً فى أعقاب سيطرة الوفديين على أغلبية البرلمان عقب انتخابات ١٩٥٠، حيث لم يتبن النحاس الاقتراح الذى قدمه النائب الوفدى أحمد الحضرى عام ١٩٥١، وهو الأمر الذى يؤكد أن قضية منح النساء حق الانتخاب لم تكن من القضايا الرئيسية التى تشغل تفكير الوفد فى هذه المرحلة من تاريخ مصر.

وقد أدت الانشقاقات التى تعرض لها حزب الوفد إلى ظهور ثلاثة أحزاب رئيسة هى: الأحرار الدستوريين فى أكتوبر ١٩٢٢، ثم الهيئة السعدية فى يناير

١٩٣٨، وأخيراً الكتلة الوفدية التى تأسست عام ١٩٤٢ بعد فصل مكرم عبيد من الوفد فى يوليه من العام نفسه.

وبالنسبة لحزب الأحرار الدستوريين فإن برنامجه المعلن فى أكتوبر ١٩٢٢ لم يتطرق لأوضاع المرأة المصرية فى أى من شئونها الخاصة سواء فى الناحية الاجتماعية أو السياسية، ومع أن الحزب كان يتخذ من المناسبات السياسية والخاصة فرصاً لتغيير وتنقيح برنامجه[٢٥]. إلا أنه طوال الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٥٢ لم تنل المرأة أى نصيب فى برامج الحزب المعلنة .

ومما هو جدير بالذكر أن هيكل الذى تولى رئاسة الحزب فى يناير ١٩٤٢ كان من المنددين بمن يطالبون بحجاب المرأة ومنعها من الخروج، مبيناً حال المرأة فى بريطانيا حيث تمثل فى البرلمان وتطالب بحقوقها السياسية [٢٦]. وتتضح هذه الرؤية لهيكل عندما قابله وفد من أعضاء الحزب النسائى فى نوفمبر من عام ١٩٤٩، وسألنه عن موقف الحزب من مبدأ الحقوق السياسية للمرأة بمناسبة انتخابات ١٩٥٠، فأوضح أن أعضاء البرلمان من حزبه سيؤيدون منح المرأة المصرية حق الانتخاب، مؤكداً فى الوقت نفسه استعداده بصفته رئيساً لمجلس الشيوخ أن يدعم كل مشروع يقدم إلى المجلس عن حقوق المرأة السياسية [٢٧].

أما الهيئة السعدية فقد تصدر برنامجها ثلاثة مبادئ أساسية تمثلت فى فهم السعديين للبعد الاجتماعى بالنص على مساواة المصريين أمام القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية التى تقرب الفوارق بين الطبقات، ثم الحرص على قيام حكم صالح لا يستهدف سوى مصلحة البلاد، ومع اهتمام السعديين ببعض القضايا الاجتماعية الخاصة بالمرأة مثل إصدار تشريعات تُقيد الطلاق والحد من تعدد الزوجات إلا بمسوغ شرعي وبإذن من القاضى[٢٨]. إلا أن برنامجهم الانتخابى لم يتعرض مطلقاً لحق المرأة فى الانتخاب٠

وتجدر الإشارة إلى أن النقراشى أثناء توليه لوزارته الثانية (٩ ديسمبر

١٩٤٦- ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) كان قد طلب من مستشاريه فى منتصف عام ١٩٤٨ البحث عن مستند قانونى فى الدستور يخول منح المرأة المتعلمة حق الانتخاب، وكان النقراشى حريصاً على كتمان هذه المسأله ويريد أن تكون مفاجأة اجتماعية فى حياة الشعب المصرى، ولكن اغتياله أدى إلى تعطيل هذه الخطوة[٢٩].

ويبدو أن هذا التوجه لدى النقراشى كان أمراً خاصاً به ولم يكن رؤية عامة لدى الهيئة السعدية، بدليل أنه عندما تم انتخاب إبراهيم عبد الهادى رئيساً للسعديين فى يناير من عام ١٩٤٩، ألقى خطبة طويلة بمناسبة انتخابه لرئاسة الهيئة، وتحدث عن انجازات السعديين فى الحكم، كما عرض برنامجاً شاملاً للهيئة السعدية [٣٠]. ولكنه لم يتناول أية موضوعات تتعلق بالمرأة٠

ولم يتطرق حزب الكتلة الوفدية فى برنامجه الانتخابى المعلن لأوضاع المرأة بصورة واضحة، حيث جاء فى سياق برنامج الحزب ضرورة مراعاة تحقيق العدالة بين الجنسين "الرجال والنساء" ، وإن لم يوضح مفهومه للعدالة بينهما ووسائل تحقيقها [٣١].

وتشير إحدى الدوريات إلى أن مكرم عبيد أثناء إعداده للبرنامج الانتخابى لحزبه، كان قد فكر فى أن يتضمن البرنامج ضرورة منح النساء المتعلمات حق الانتخاب [٣٢]. غير أن هذه الفكرة لم نجد لها أثراً فى البرنامج العام للحزب أو فى برامج مرشحيه.

وتمثلت الأحزاب الملكية الموالية للقصر فى حزبين رئيسيين أولهما حزب الاتحاد الذى تأسس فى ١٠ يناير ١٩٢٥ مع بداية المعركة الانتخابية، حيث حرص الحزب على طرح برنامج انتخابى تضمن العديد من القضايا التى تكاد تتفق مع مضمون برامج الأحزاب الأخرى [٣٣]. غير أنه لم يتعرض مطلقاً لأية موضوعات خاصة بالمرأة، وكذلك الحال بالنسبة لحزب الشعب الذى تأسس فى نوفمبر من عام ١٩٣٠، ومن ثم فإن الحزبين لم يُناقشا أساساً قضية منح المرأة حق الانتخاب.

ويأتى حزب العمال الذى تأسس مع مطلع الثلاثينيات فى مقدمة الأحزاب التى عنيت بالجانب الاجتماعى والاقتصادى، حيث أشار الحزب فى برنامجه فيما يتعلق بأوضاع المرأة إلى ضرورة رفع مستواها ومساواتها بالرجل فيما يكون ممكناً من الحقوق (٣٤). ولكن الحزب لم يذكر تحديداً قضية المشاركة الانتخابية للمرأة.

وعندما تحولت جمعية مصر الفتاة إلى حزب سياسى فى ديسمبر من عام ١٩٣٦، قرر الحزب خوض معركة انتخابات ١٩٣٨، ولذا طالب بتعديل قانون الانتخاب عن طريق تخفيض سن العضوية لمجلس النواب إلى ٢٥ عاماً، وذلك حتى يتمكن غالبية أعضاء الحزب من الشباب من خوض الانتخابات (٣٥). ولكن الحزب لم يتطرق فى مطالبه إلى أية تعديلات تتعلق بإتاحة الفرصة أمام المرأة لإعطائها حق المشاركة فى الانتخابات، ويوضح أحمد حسين موقف حركته من نزول المرأة إلى ميدان العمل فى مقال له عام ١٩٣٦ بعنوان " المرأة المصرية كأم وزوجة وما يجب أن تكون عليه " ، مشيراً فى مقاله إلى أن مكان المرأة الطبيعى هو البيت لتتولى رعاية أسرتها، وهو فى ذلك لا يؤيد خروجها إلى العمل (٣٦).

ومما يؤكد هذا التوجه لدى أحمد حسين أنه فى مؤتمره الانتخابى الكبير الذى عقده بالقاهرة أثناء معركة انتخابات ١٩٣٨، والذى حضره نحو عشرين ألفاً من بينهم ناظرات ومعلمات وطالبات العديد من المدارس الثانوية والمعاهد التعليمية الخاصة بالبنات، نجده يركز فى خطبته فيما يتعلق بالمرأة على ضرورة اهتمام التشريع بحماية الأمومة والطفولة والأسرة، وأن نجاح المجتمع يكون فى تخريج فتاة متعلمة لتكون أماً صالحة (٣٧).

وبالإضافة إلى ذلك فإن البرنامج الانتخابى للحزب والذى تكون من ٣٨ بنداً لم يتضمن أى إشارة إلى حقوق المرأة السياسية (٣٨).

ومع تأكيد الحزب المستمر على أهمية دور المرأة كأم وزوجة، فإنه لم يغفل

أن هذه الوظيفة الأساسية للمرأة يجب ألا تحول دون تمتعها بحقوقها السياسية والاجتماعية مثل الحق فى عضوية مجلس النواب، وحقها فى مزاولة كل عمل يلائم وظيفتها وقدرتها، وإن كان معيار الوظيفة والقدرة مسألة نسبية يصعب تحديدها بشكل مطلق [٣٩].

وفى إطار التوجه المعارض تماماً لقضية الحقوق السياسية للمرأة جاءت رؤية جماعة الإخوان المسلمين، حيث أكدت على أن الإسلام لم يدعو إلى مساواة الرجل بالمرأة مساواة كلية، بل نظم حقوق كلا الجنسين لما بينهما من فروق وتفاوت فى الاستعداد، ولذا عارضت الجماعة مشروع القانون الذى تقدم به محمد على علوبة لمجلس الشيوخ عام ١٩٤٦، حيث اعتبرت ذلك إدخالاً لم يأمر به الدين بل هو ثورة عليه، كذلك أن ترشيح المرأة لعضوية البرلمان أمر منكر لا يُرضى الله[٤٠] .

وأثناء الاستعداد لانتخابات عام ١٩٥٠، قرر العديد من النواب المستقلين تأسيس كيان مستقل خاص بهم، وترأس عضو الوفد عبد الحميد عبد الحق زعامة المستقلين، وتم نشر برنامج انتخابى تكون من ١٦ بنداً كلها تقترب من برامج الأحزاب الرئيسية مثل الاستقلال ، ووحدة مصر والسودان، وجعل التعليم فى جميع درجاته بالمجان وغير ذلك [٤١]. ولكن برنامج المستقلين لم يتطرق لحق المرأة فى الانتخاب أو الترشيح.

أما الهيئات النسائية التى تناولت فى برامجها قضية الحقوق السياسية للمرأة فتمثلت فى كل من: الاتحاد النسائى [٤٢]، والحزب النسائى الوطنى، واتحاد بنت النيل، حيث تبنت تلك الهيئات هذه القضية بصورة فعالة شغلت اهتمامات مؤسسيها بدرجة واضحة٠

ويُعد الاتحاد النسائى المصرى أول هيئة نسائية تُطالب بحق المرأة فى الانتخاب، فقد تضمن برنامجه الشامل عدة مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية، وفيما يختص بمبدأ المشاركة الانتخابية للمرأة فقد نص على

"تعديل قانون الانتخاب بإشراك النساء مع الرجال فى حق الانتخاب ولو بقيود فى الدور القادم كاشتراط التعليم، أو دفعها نصاباً معيناً على ما لها من الملك..."(٤٣).

وعلى الرغم من أن الاتحاد النسائى قد تكون للمطالبة بحقوق المرأة السياسية وفى مقدمتها حقا التصويت والترشيح، فإن الاتحاد كان عليه فى الواقع أن يخوض العديد من المعارك الأخرى قبل أن يفرغ تماماً لهذا الهدف السياسى، أو بمعنى آخر كان عليه أن يكتسب بعض المواقع التى تمكنه من تحقيق هذا الهدف، فكان عليه على سبيل المثال الاهتمام بتعليم المرأة، وأيضاً مواجهة مشكلات الساعة بالنسبة للمرأة المصرية كرفع سن الزواج الخاص بالفتيات، ووقف مسألة الزواج بالأجنبيات التى انتشرت آنذاك بين الشباب المتعلمين الذين كانوا يسافرون إلى أوربا طلباً للعلم (٤٤).

وشهد عام ١٩٤٤تأسيس الحزب النسائى الوطنى(*) برئاسة فاطمة نعمت راشد (٤٥)،

وقد أشار برنامج الحزب النسائى فى مادته الثانية إلى أن أغراض الحزب هى النهوض بالمرأة المصرية والاهتمام بها برفع مستواها الأدبى والفكرى والاجتماعى، وأن الحزب يسعى بكل الوسائل المشروعة لتنال المرأة المصرية حقوقها القومية السياسية والاجتماعية كاملة، فيكون لها حق الانتخاب والتمثيل النيابى والتمتع بحقوقها كمواطنة مصرية.

وللحزب برنامج تفصيلى آخر ضم العديد من المطالب التى دارت كلها حول تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة فى المجتمع (٤٦).

وقد ضم الحزب النسائى الوطنى فى عضويته خلال أشهر قليلة من تأسيسه نحو ٩٠ من العضوات، وكان يتم قبولهن بحيث لا يقل السن عن ١٨ عاماً، وبالإضافة إلى اللجنة الرئيسية فى القاهرة، فقد تم تأسيس عدة لجان فرعية للحزب فى الإسكندرية وبورسعيد والسويس والمنصورة ودمنهور، وحدد

الاشتراك المالى للعضوية بـ ٥٠ قرشاً فى العام [٤٧]. ويلاحظ هنا عدم تأسيس أية لجنة فرعية للحزب فى الصعيد، وهو الأمر الذى يرتبط إلى حد كبير بالتقاليد السائدة فى مجتمع الوجه القبلى.

وأشارت فاطمة نعمت راشد إلى أن مطلب حزبها الأول هو دخول مجلس النواب، محددةً فترة قدرها خمسة أعوام لبلوغ هذه الغاية ، أما المطالبة بانتخاب المرأة فى مجلس الشيوخ فقد رأت أنه من الأفضل تأجيل هذا الأمر حتى تصل المرأة إلى مجلس النواب أولاً [٤٨].

كما حرصت رئيسة الحزب على توضيح عدم وجود أية صلة بين حزبها والاتحاد النسائى، مؤكدةً فى الوقت نفسه أن حزبها ليس له أية اتجاهات حزبية، وأن اتجاهه المطلق هو العمل لخير المرأة المصرية [٤٩].

وفى يناير من عام ١٩٤٩ جاء تأسيس الحزب النسائى الثالث، وذلك عندما قررت درية شفيق إحدى المناصرات لقضية الحقوق السياسية للمرأة، الدعوة لتكوين حزب نسائى جديد للمطالبة بحق المرأة فى الانتخاب، وحقها فى الترشيح للمجالس النيابية، وفى تولى الوظائف العامة الكبرى، وقد تبرعت درية شفيق بمبلغ مائة جنيه لتكون نواة لرأس مال الحزب، كما استأجرت شقة بشارع قصر النيل لتكون مقراً للحزب المزمع تأسيسه[٥٠].

وفى ٢٧ أبريل تم الإعلان رسمياً عن تأسيس اتحاد بنت النيل للمطالبة بحقوق المرأة السياسية، ففى ذلك اليوم اجتمعت اللجنة التأسيسية للاتحاد والمكونة مما يقرب من خمسين سيدة من سيدات المجتمع المصرى، وتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة والذى تكون من ١٥ عضوة [٥١].

ومن بين الأهداف التى أعلن اتحاد بنت النيل عن رغبته فى تحقيقها: "السعى لتقرير حقوق المرأة الدستورية، والنيابة عن الأمة، لتمكنها من الدفاع عن التشريع الذى يكفل هذه الحقوق" [٥٢].

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليه ، صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ قانون تنظيم الأحزاب ،

وقضى القانون بأن من يرغب فى تكوين حزب سياسى فعليه أن يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول، وأن يشفع هذا الكتاب ببيان عن نظام الحزب فى خلال شهرين من تاريخ إخطاره (٥٣).

وشهد شهر أكتوبر ١٩٥٢ تقديم الأحزاب لإخطاراتها وهيئاتها التأسيسية وبرامجها الانتخابية إلى وزارة الداخلية، وبلغ عددها خمسة عشر حزباً وأربع هيئات، وقد تشابهت برامج جميع هذه الأحزاب إلى حد كبير، وبالنسبة لموقفها من قضية الحقوق السياسية للمرأة، فقد اتفقت غالبية الأحزاب على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات، وتقرير حق المرأة فى الانتخاب (٥٤).

وقد حرصت الأحزاب النسائية على تقديم إخطاراتها تمشياً مع قانون الأحزاب السياسية، حيث أرسلت درية شفيق إخطاراً لوزير الداخلية زكريا محى الدين جاء فيه "٠٠ فتنفيذاً لقانون تنظيم الأحزاب أتشرف بأن أتقدم بالإخطار عن تشكيل حزب سياسى لبنت النيل متضمناً اختصاصات الجمعية العمومية للحزب والرئيسة ومجلس الإدارة وغير ذلك مما يتمشى وقانون الأحزاب السياسية" (٥٥) .

وتضمن برنامج حزب بنت النيل فى سياسته الداخلية فيما يتعلق بأوضاع المرأة المصرية:

- تعديل قانون الانتخاب بما يسمح للمرأة بمزاولة حق الانتخاب والترشيح.
- المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والالتزامات (٥٦) .

وقد شهد الحزب النسائى الوطنى انشقاقاً فى صفوفه عام ١٩٥٢، حيث تقدمت منيرة حسنى إحدى عضوات الحزب بإخطارها عن حزب نسائى جديد احتفظ باسم الحزب القديم، وأوضحت أن برنامجه هو العمل على استقلال مصر والسودان استقلالاً واقعياً، وتعميم نظام التدريب العسكرى للنساء (٥٧). ولكنها لم تتطرق لمسألة حق انتخاب المرأة٠

وحاولت فاطمة نعمت راشد رئيسة الحزب النسائى الوطنى معالجة هذا الانشقاق باتفاقها مع وكيل وزارة الداخلية على احتفاظ حزبها باسمه، وعدم التصريح لأى هيئة أخرى باسم مشابه له، مع اعتبار حزبها حزباً اجتماعياً لا سياسياً، لكى يبقى خاصاً بالنساء ويتمكن من أداء رسالته فى الأوساط العائلية وبين الموظفات والطالبات (٥٨) .

وعلى أية حال فإنه لم يتثن للأحزاب التى قدمت إخطاراتها أن تُنفذ شيئاً من برامجها الانتخابية، نظراً لصدور قرار حل الأحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣، ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب، وإعلان فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦، وقد تم تطبيق هذا القرار على الأحزاب جميعها، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين (٥٩) .

● نظرة المجتمع لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة:

فى أعقاب المقالات التى بدأت منيرة ثابت بنشرها فى صحيفة " الأهرام" والتى طالبت فيها لجنة الدستور بمنح المرأة حق التصويت والانتخاب، يطالعنا على سبيل المثال أحد القراء ويدعى " كامل طموم " فى مقال يوضح فيه أنه مع تعليم المرأة بما يتناسب مع واجباتها الطبيعية والشرعية، ولكنه أبدى معارضته الشديدة لفكرة تمثيلها فى البرلمان، مبرراً ذلك بأن هذا الأمر يتناقض مع مهمتها الرئيسية فى رعاية الأسرة (٦٠).

ولم تقتصر المعارضة لمنح النساء حق الانتخاب على الرجال فقط، حيث انتقدت إحدى القارئات وتدعى " منيرة كمال " دعوة منيرة ثابت المطالبة بحق النساء فى التمثيل البرلمانى، وكانت حجتها فى ذلك أن الطبيعة جعلت فروقاً بين الجنسين، مطالبةً بعدم التورط فى تقليد الأمم الأوربية، مشيرةً إلى أن هذه الأمم ليس فى عاداتها ودياناتها من المحظورات مثلما يوجد فى مصر البلد المسلم الشرقى (٦١).

أما الرأى المناصر لحقوق المرأة السياسية فقد عرضه " إسماعيل فهمى "

المحامى بالقاهرة، وذلك فى مقال له بعنوان " النساء فى البرلمان المصرى" ، حيث اعترف بوجاهة الحجج التى أدلت بها منيرة ثابت، ولكنه أوضح أن مسألة منح المرأة حق الانتخاب لم يحن وقتها بعد، كما أشار إلى أن أوربا التى بلغت فيها مكانة المرأة قدر المساواة مع الرجال لم تفكر فى منح النساء حق الانتخاب إلا منذ سنوات قليلة مضت (٦٢).

وجاءت رؤية المفكر " سلامة موسى" بشأن منح المرأة حقوقها السياسية، بأن يتم أولاً إتباع سياسة " الخطوة خطوة " خاصةً وقد أزعجه بعض الآراء التى أعرب عنها عدد من أعضاء لجنة الدستور من الوجه القبلى بضرر تعليم البنات، والتى تمثلت فى أنه من الأفضل ترك المصريات ينشأن زوجات وأمهات جاهلات، ولذا طالب بمحاربة هذه الأفكار أولاً (٦٣).

وكان هناك ارتباط وثيق الصلة بين تضارب الأراء بشأن منح المرأة المصرية حقوقها السياسية، وبين الأحداث المهمة فى تاريخ الحركة النسائية، فعندما أسست فاطمة نعمت راشد الحزب النسائى الوطنى عام ١٩٤٤، عارض الكاتب "عباس العقاد" فكرة اشتغال النساء بالسياسة، منوهاً إلى أنهن لا يصلحن لهذا العمل، وزاد على ذلك بأنه لو كان الأمر بيده لقام بتسريح عضوات الحزب النسائى وتكليفهن بأداء واجبات اجتماعية فقط (٦٤). وأكد العقاد ضرورة ابتعاد المرأة المصرية عن السياسة، وأن ينشغل اهتمامهما فقط بأحوال أسرتها (٦٥).

ولم يمانع الدكتور محجوب ثابت حق النساء فى المشاركة السياسية وحق الانتخاب، ولكنه طالب بتأجيل هذا الموضوع بصفة مبدئية والسماح للمرأة أولاً بعضوية المجالس المحلية ومجالس المديريات على سبيل التجربة (٦٦).

ويعُد الشيخ أبو العيون من أبرز علماء الأزهر الذين أيدوا حقوق المرأة السياسية ، حيث بادر بإرسال برقية تهنئة للحزب النسائى، وهو ما دعا الحزب إلى دعوته لإلقاء محاضرة عن رأيه فى الحزب الجديد، وعن حقوق المرأة السياسية، حيث أوضح فى كلمته أن الإسلام لا يعارض حق المرأة فى

الانتخاب، ولكنه أشار إلى أن الوقت لم يحن بعد لمنحها هذا الحق، معللاً ذلك بأمرين ، أولهما أنه لابد أن يمضى وقت طويل حتى تُعد المرأة المصرية نفسها لهذا الأمر، وثانيهما تغير فكرة المجتمع الرافضة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة وهو ما يتطلب وقتاً طويلاً [٦٧].

ومن علماء الأزهر أيضاً الشيخ محمد عبد الله الجهينى الذى دعم حق المرأة فى تقلد الوظائف العامة ودخول مجلس النواب، مستنداً فى رأيه إلى أن الشريعة الإسلامية تسمح لهن بذلك، وعلى النقيض تماماً كان رأى الشيخ عبداللطيف دراز سكرتير عام الأزهر، حيث أعلن رفضه التام لمبدأ دخول المرأة مجلس النواب [٦٨].

وقد انتهز محرر مجلة "مصر الفتاة " زيارة عدد كبير من طلبة معهد أسيوط الدينى لدار الحزب، وأجرى بينهم استفتاء فى الأسئلة المطروحة على بعض شيوخ الأزهر بشأن منح المرأة حق الانتخاب، وكان عدد الطلبة الذين شاركوا فى الاستفتاء ٢٠٠ طالب وزعت عليهم أوراق متضمنة بعض الأسئلة، وجاءت نتيجة الاستفتاء كما يلى:

- ١٢٠ طالبًا بنسبة ٦٠٪ غير موافقين على دخول المرأة مجلس النواب واشتراكها فى الانتخابات[٦٩].

ولاشك فى أن رفض غالبية الطلاب لمبدأ منح المرأة حق المشاركة الانتخابية، إنما يأتى انعكاساً لتوجهات غالبية أفراد المجتمع الذى لم يكن مُهيأً بنسبة كبيرة لتقبل هذه الفكرة، خاصةً وأن هؤلاء الطلاب يمثلون المجتمع فى الوجه القبلى بما لديه من عادات وتقاليد متوارثة ترفض مبدأ خروج المرأة من منزلها.

وعندما شهد عام ١٩٤٩ حركة مطالبة كبيرة من قبل قيادات الحركة النسائية فى مصر بشأن منح المرأة حق الانتخاب، اختلفت الآراء فى أوساط المجتمع ما بين معارض ومؤيد لإعطاء المرأة هذا الحق، حيث يشير العقاد فى مقال له بعنوان " لا حاجة لنا إلى حزب نسائى" تعليقاً على تأسيس اتحاد بنت

النيل، إلى أن المرأة لها رسالة واحدة فى المجتمع وهى رعاية الأسرة وإعداد الجيل القادم، وأنه يجب عليها ألا تنشغل بالأمور السياسية، متذرعاً فى ذلك بأنه ليس فى إمكانية المرأة أن تقوم بالأمرين معاً [٧٠] .

وفى مقال بعنوان " حقوق المرأة " يبين أحد قراء الأهرام ويدعى " محمود عيد المدرس بمدرسة الأمير فاروق الابتدائية " إلى أن الإسلام أعطى المرأة كل حقوقها فيما يتعلق بالزواج والطلاق والميراث والمعاملات المالية، وأنه مادام المجتمع لم يبخس المرأة حقوقها الشرعية، فإنه يجب عليها ألا تتجاوز هذه الحقوق فتطالب بدخول البرلمان، مؤكداً أنه ليس من الخير للنهضة النسائية أن تجعل دخول البرلمان هدفاً لها، وكانت حجته فى ذلك أن الطبيعة قد وضعت لها طريقاً أسمى من ذلك بكثير وهو رعاية أسرتها [٧١] .

قارئ آخر أبدى عدم معارضته لمنح المرأة حقوقها السياسية، ولكن اعتراضه انصب على تأسيس حزب خاص بالنساء، مشيراً إلى أن المرأة فى أوربا ليس لها حزب نسائى خاص بها، وأنها إذا اشتركت فى الوزارة كما يحدث فى بريطانيا فإنما تشترك باعتبارها عضواً فى الحزب المؤلف للوزارة، ومن ثم فإن الخطوة العملية لتحقيق مطالب المرأة السياسية تكون من خلال اشتراكها فى الأحزاب السياسية الموجودة، وبالتالى عن طريق هذه الأحزاب تكون مطالبتها بحقوقها [٧٢] .

على الجانب الآخر كانت هناك أصوات عديدة نادت بحق المرأة فى دخول البرلمان، خاصةً بعد تزايد عدد المتعلمات فى مصر، فمثلاً يوضح عضو الشيوخ عزيز عزت باشا أن فكرة تمثيل المرأة فى البرلمان لا اعتراض عليها إذا ما توافر فيها الشرط الأساسى للمساهمة النيابية، وهو بلوغ الرشد السياسى والثقافى، مشدداً على أهمية تواجد المرأة فى البرلمان باعتبارها تُمثل نصف الأمة، ومن ثم فإنه يجب أن يُسمع رأيها وتساهم فى تفعيل ما يناقشه البرلمان، وكانت وجهة نظره أن يكون مبدأ تمثيل المرأة فى البرلمان بعيداً عن الحزبية، أما تحديد أعدادهن فى المجالس النيابية فإنه يخضع لنسبة التوزيع التى

تقررها المصلحة العامة [٧٣].

وفى هذا السياق أيضاً تُشير راوية عبد الفتاح[*] التى تناولت عدة مقالات لدعم حقوق المرأة السياسية، إلى أن المطالبة بانتخاب المرأة تؤدى إلى أن يتحقق فى المجتمع نظام التمثيل النيابى الكامل، حتى يكون البرلمان شديد التعبير عن رغبات المجتمع، كما أن السماح للمرأة بدخول البرلمان سيضيف وجهة نظر مختلفة وخاصةً فى التشريعات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة، كما فندت رأى العقاد بأن اشتراك المرأة فى البرلمان لن يكون له أى أثر فى التشريع، حيث طالبته بأن يراجع أعمال البرلمان فى الدول الأوربية ليرى صوت المرأة فى التشريع [٧٤].

وقد استطلع مندوب جريدة " صوت الأمة " رأى عضو الشيوخ توفيق دوس الذى قدم تحليلاً فى الرد على معارضى منح المرأة حقوقها السياسية فى نقطتين:

أولاً: أنه إذا كانت الشريعة الإسلامية جدلاً لا تُبيح للمرأة حق الانتخاب، فلن يكون منحها هذا الحق أول مخالفة للشريعة فى دولة دينها الرسمى الإسلام، ومع ذلك تُبيح الخمر والربا، كما أن مصر فى قانون العقوبات تُطبق نصوصاً تُخالف النص الذى فى الحدود.

ثانياً: الادعاء بأن اشتغال المرأة بالسياسة قد يشغلها عن رعاية أسرتها، فالرد عليه أنه قد سمح للمرأة بالاشتغال بالمحاماة والطب ومزاولة مهن عديدة[٧٥].

وفى أعقاب اقتحام المرأة للبرلمان فى فبراير ١٩٥١، تباينت الآراء تجاه هذه الخطوة، فنجد مثلاً النائب جميل سراج الدين وكيل مجلس النواب يشير إلى أن المرأة يجب عليها أن تواصل المطالبة بحقوقها السياسية، بشرط أن تختار الوقت المناسب لتلقى دعوتها النجاح. أما مكرم عبيد رئيس حزب الكتلة الوفدية، فتساءل لماذا نُعطى الرجل الجاهل حق التصويت ولا نُعطيه للمرأة

المتعلمة، ولماذا تصبح المرأة فى الهند سفيرة ووزيرة ولا نسمح لها فى مصر بهذا الحق؟ وأيد ما أقدمت عليه الهيئات النسائية لتفعيل مطالبها بصورة عملية.

وأكد عضو الشيوخ محمد محمود خليل أن ما قامت به المرأة شئ طبيعى، نظراً لأنها لم تعد تقبل الوعود المتكررة بمنحها حق الانتخاب دون ترجمتها إلى واقع عملى، معلناً فى الوقت نفسه تأييده لهذه التظاهرة التى أقدمت عليها الحركة النسائية فى مصر (٧٦).

رأى آخر عرضه الدكتور شوقى ضيف، حيث أعلن أن هناك تسرعاً فى منح المرأة حقوقها السياسية، وكانت وجهة نظره لكى تحصل المرأة على مطالبها أن تشارك مشاركة فعلية فى الحياة مع الرجل، وبذلك تمهد للوصول إلى أغراضها السياسية(٧٧) .

الرأى المعارض تماماً تمثل فى الشيخ محمد حامد الفقى رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية، والذى هاجم درية شفيق واصفاً دعوتها بمنح النساء حق الانتخاب بأنها دعوة للأخذ بالمدنية الأوربية بما فيها من إباحية (٧٨).

وتفعيلاً لرؤيته توجه بصحبة مجلس إدارة الجماعة إلى قصر عابدين حيث قدموا عريضة تضمنت استنكارهم لتلك التظاهرة التى قامت بها الهيئات النسائية فى مصر، مبدياً تخوفه من أن ما حدث هو مؤامرة محبوكة من أعداء الإسلام بقصد القضاء على ما بقى من الصور الإسلامية فى المجتمع المصرى(٧٩).

وبعد حل مجلس النواب فى مارس ١٩٥٢، وبدء الاستعداد لإجراء الانتخابات الجديدة، لجأت وزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى إلى التخلص من الضغوط المتزايدة عليها عن طريق تعليق منح النساء حق الانتخاب على موافقة رجال الدين، حيث أشار وزير العدل محمد كامل مرسى إلى أن للمرأة حقوقاً يجب أن تحصل عليها، ولكن فى الحدود التى تتفق مع ما ينص عليه الدستور من أن دين

الدولة هو الإسلام، ولذا أشار إلى أنه يجب معرفة رأى الأزهر فى هذا الشأن[٨٠].

ومن المعروف أن مفتى الديار المصرية حسنين مخلوف كان قد أصدر فتوى رسمية بأن الشريعة الإسلامية لا تجيز للمرأة خوض الانتخابات، مطالباً قيادات الحركة النسائية بالاهتمام برفع شأن المرأة فى النواحى الدينية والأخلاقية والاجتماعية، بدلاً من تلك المشاركة السياسية التى تسمح بمخالطة الرجال[٨١].

وقد دعم شيخ الأزهر عبد المجيد سليم الرأى الذى أبداه المفتى، حيث أكد أن المرأة لا يجوز لها أن تنتخب أو تشترك فى الانتخابات البرلمانية، إضافةً إلى عدم جواز توليها المناصب الوزارية ووظائف القضاء [٨٢].

كما عقد الشيخ أحمد كامل الخضرى شيخ المعهد الدينى بدمياط، اجتماعاً مع علماء المعهد ومفتشى المساجد وأئمتها والوعاظ بالمحافظة، وانتهى الأمر إلى إقرارهم بأن منح المرأة حق الانتخاب أمر مخالف للشريعة الإسلامية والدستور المصرى، إضافةً إلى أنه لا يوافق طبيعة المرأة، ولم يكتفوا بذلك بل رفعوا عريضة إلى الديوان الملكى لتوضيح وجهة نظرهم فى هذا الشأن [٨٣] .

ويمكن القول بأن أكثرية الآراء التى كانت تعارض منح المرأة حقوقها الانتخابية كانت تستند فى مبرراتها إلى تعارض هذا الأمر مع الشريعة الإسلامية، وقد تبنى هذا الرأى غالبية علماء الدين، وهو ما بدا واضحاً فى آراء كل من: شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية، وأيضاً كانت نظرة غالبية أفراد المجتمع معارضة لمنح المرأة حقوقها السياسية، ولا شك فى أن تلك النظرة إنما كانت مستمدة من التقاليد الاجتماعية الموروثة، وهو الأمر الذى كان يبدو بصورة فعالة فى الوجه القبلى بصفة خاصة .

أيضاً دارت نظرة المجتمع لمسألة منح المرأة حق الانتخاب فى محورين رئيسيين، الأول ويمثل الأكثرية يعارض تماماً منح المرأة هذا الحق، والثانى ويمثل الأقلية لا يمانع فى إعطائها هذا الحق ، ولكنه يفضل أن تكون هذه العملية

تدريجية عن طريق إشراكها أولاً فى المجالس المحلية ومجالس المديريات، وكانت حجة أصحاب هذا الرأى فى ذلك أن يتعود المجتمع على مبدأ المشاركة السياسية للمرأة٠

● **جهود القيادات النسائية فى المطالبة بمنح المرأة حق الانتخاب:**

فى ٧ فبراير ١٩٢٣ تلقت هدى شعراوى برقية من لجنة الاتحاد النسائى الدولى تُعرب فيها عن أملها فى حضور وفد من السيدات المصريات للمؤتمر التاسع الذى سيعقد فى روما خلال الفترة من ١٢ إلى ١٩ مايو ١٩٢٣ (٨٤) .

وعلى أثر ذلك وجهت هدى شعراوى الدعوة لعضوات الاتحاد النسائى لمناقشة هذا الموضوع، وتمت الموافقة على قبول الدعوة، (٨٥).

وكانت النظرية التى عرضها الوفد المصرى على جانب كبير من الاعتدال، حيث لم يطلب المساواة بين المرأة والرجل مرةً واحدة، بل الوصول إلى الغرض المنشود تدريجياً (٨٦) .

ومع ذلك فإن الاتحاد النسائى لم يتخل مطلقاً عن فكرة المشاركة السياسية للمرأة، وكان ينتهز المناسبات المختلفة لتكرار المطالبة بهذا الحق، فعلى سبيل المثال فى المؤتمر النسائى الذى عقد بدار الاتحاد النسائى فى ديسمبر من عام ١٩٤٤، وحضرته مندوبات من عدة دول عربية، أشارت هدى شعراوى فى كلمتها إلى أن "التفريط فى حقوق المرأة السياسية إنما هو تفريط فى حقوق الوطن"(٨٧) .

وفى عام ١٩٤٩ أرسلت بثينة شعراوى التى تولت رئاسة الاتحاد النسائى بعد وفاة هدى شعراوى مذكرة إلى رئيس مجلس الشيوخ محمد حسين هيكل، أشارت فيها إلى مُضى ستة وعشرون عاماً على تأسيس الاتحاد، وإلى التطور الذى شهدته النهضة النسائية فى مصر خلال هذه الفترة، ولذا طالبت بمنح المرأة المصرية المتعلمة حقها الانتخابى أُسوةً بما حدث فى الهند وباكستان وأندونيسيا (٨٨).

وتأتى منيرة ثابت كأول من طالبت بمنح المرأة المصرية حق الانتخاب، وقد بدأت هذه الحملة أثناء اجتماعات لجنة الدستور فى بدايات عام ١٩٢٢.

وقد يبدو غريباً أن تظل منيرة ثابت لمدة تصل لنحو العشرين عاماً وهى لا تقوم بأى نشاط فى مجال الدعوة لمنح المرأة حق الانتخاب، الأمر الذى حرصت على توضيحه من حيث إنها طوال هذه الفترة وهى تبحث فى التشريعات وفى تاريخ الحركات النسائية العالمية والتطورات القانونية المحلية.

ورغم ذلك لم تتقدم منيرة ثابت لمحاولة تسجيل إسمها فى جداول الانتخابات خلال شهر ديسمبر من عام ١٩٤٩، وذلك استعداداً لانتخابات ١٩٥٠، وإن شهدت هذه المعركة الانتخابية قيام إحدى الفتيات المصريات بتفعيل ما دعت إليه منيرة ثابت من حيث محاولة إدراج اسمها فى جداول الانتخابات، وهو ما سنعرض له فى موضعه.

وبعد إعادة إصدار مجلة الأمل فى عام ١٩٥٢، بدأت منيرة ثابت فى كتابة العديد من المقالات الصحفية بالمجلة للمطالبة بمنح المرأة المصرية حقوقها السياسية، وفى مقدمتها ممارسة حق الانتخاب تصويتاً وترشيحاً، كما اشتركت فى الاعتصام بنقابة الصحفيين مع بعض القيادات النسائية فى مارس ١٩٥٤، تحقيقاً لمطالبهن الخاصة باشتراك المرأة فى الجمعية التأسيسية والهيئات التشريعية.

وفى منتصف مايو ١٩٥٥ طالبت منيرة ثابت حكومة الثورة بضرورة وضع مشروع دستور جديد، وقانون انتخاب مؤقت تُجرى على أساسه انتخابات عامة لمجلس نيابى واحد، على أن يتم استبعاد فكرة قيام مجلس شيوخ أو مجلس أعيان، وأن يُمثل الشعب المصرى رجالاً ونساءً فى هذا المجلس بثمانية شروط تم تخصيص شرطين منهما للمرأة وهما:

- يعطى حق التصويت لكل مصرى ومصرية بالغ وبالغة سن الحادية والعشرين بشرط إجادة القراءة والكتابة إجادة تامة٠

- يعطى حق الترشيح لكل مصرية بالغة من العمر ٣٥ عاماً، ويشترط أن تكون فى مستوى علمى جامعى أو ما يعادله [٨٩].

وتعتبر فاطمة نعمت راشد من القيادات النسائية التى تبنت قضية منح المرأة حق المشاركة الانتخابية وبدأت تفعيل هذا المطلب عام ١٩٤٤ عندما أسست الحزب النسائى الوطنى، حيث تناول قانون الحزب فى مادته الثانية مبدأ أحقية المرأة المصرية فى الانتخاب والتمثيل النيابى، كما أصدرت مجلة " فتاة الغد " فى مايو من عام ١٩٤٥ لتعبر عن مطالب حزبها فيما يتعلق بتحسين أوضاع المرأة المصرية ، لكن المجلة ما لبثت أن توقفت عن الإصدار فى أواخر عام ١٩٤٦ .

وفى عام ١٩٤٧ أرسلت فاطمة نعمت راشد عريضة باسم حزبها إلى مجلس الشيوخ، طالبت فيها بتعديل قانون الانتخاب، بحيث يعطى للمرأة المصرية حقها السياسى تمشياً مع النهضة النسائية العالمية [٩٠].

وقد ظهر نشاط فاطمة نعمت راشد واضحاً فى عام ١٩٤٩ وهو العام الذى شهد جهوداً كبيرة من قبل القيادات النسائية المطالبة بمنح المرأة حق الانتخاب، ففى أوائل أبريل من هذا العام تم عقد اجتماع نسائى برئاسة فاطمة نعمت راشد، وحضرته درية شفيق رئيسة اتحاد بنت النيل، كما حضر الاجتماع العديد من عضوات الحزبين النسائيين، وبعد مناقشات طويلة حول توحيد صفوف القائمات بالحركة النسائية المصرية تم التوصل إلى القرارات التالية:

- قيام إئتلاف مؤقت بين كل من الحزب النسائى الوطنى واتحاد بنت النيل، واستبعاد اشتراك الاتحاد النسائى باعتباره هيئة اجتماعية ليس لها نشاط سياسى.

- توحيد وسائل العمل وتنظيم صفوف القائمات بالحركة النسائية، وإعداد بعض النشرات لتوزيعها على الأهالى عن الحقوق السياسية للمرأة المصرية.

- الاستعداد للمعركة الانتخابية واستغلالها فى الدعاية لقضية المرأة السياسية.

- قبول بعض الشخصيات المصرية من الرجال ممن أيدوا الحركة النسائية كأعضاء شرف فى الحزب النسائى واتحاد بنت النيل، ومنح كل منهم لقب " نصير المرأة " ومساعدتهم فى المعركة الانتخابية، وقد رشح لهذه العضوية كلاً من: محمد خطاب، وزهير صبرى، وشوكت التونى.

- وضع حد لسخرية بعض الصحف ومدها بالمعلومات والمقالات عن حق المرأة المصرية فى أن تنال حقوقها السياسية كاملة (٩١).

وفى مقال لها بعنوان " المرأة المصرية لا تريد إلا الإصلاح " أشارت رئيسة الحزب النسائى الوطنى إلى تفكير المسئولين فى سوريا(*) فى منح المرأة حقوقها السياسية، متسائلةً متى يأتى دور مصر؟ مؤكدةً أنها لا تريد من وراء الاعتراف بحقوق المرأة السياسية إلا المساهمة فى النهضة القومية (٩٢).

وأثناء الاستعداد لمعركة انتخابات ١٩٥٠، أرسلت رئيسة الحزب النسائى الوطنى برقية إلى زعماء الأحزاب السياسية جاء فيها " أنه لما كانت البلاد مقبلة على انتخابات جديدة لتمثيل الأمة فى برلمان شعبى، ولما كانت المرأة لا تؤمن بأى برلمان لا تشترك هى فيه سواء بالانتخاب أو التمثيل، فإن الحزب النسائى قد اعتزم الاشتراك فى هذه الانتخابات، وذلك بالدعاية للحزب حتى يتم رسالته نحو تحقيق مطالب المرأة بتنفيذ الدستور تنفيذاً صحيحاً (٩٣).

وكانت آخر مساهمات فاطمة نعمت راشد فى هذا الصدد أثناء احتفال الحزب النسائى عام ١٩٥١ بالذكرى السابعة لتأسيسه، حيث ألقت رئيسة الحزب كلمة جاء فيها " إن المطالبة بالحقوق لا تكفى لنيلها، ولابد للمرأة من الجهاد المستمر ومواصلة السعى فى هذا السبيل " ، كما توجه العديد من عضوات الحزب إلى قصر عابدين حيث قدمن عريضة كتبن فيها مطالب المرأة المصرية، وأيضاً نظم الحزب بالاشتراك مع طالبات جامعة إبراهيم باشا "عين شمس حالياً" مظاهرة كبيرة سارت فى شوارع القاهرة رفعت خلالها اللافتات

المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة [٩٤].

ومثلث درية شفيق إحدى القيادات النسائية التى كان لها دور فعال فى دعم المطالبة بحقوق المرأة السياسية، وقد بدأت نشاطها فى هذا المجال عندما أصدرت مجلة " بنت النيل" عام ١٩٤٥، وتم تفعيل هذا النشاط بصورة أكبر عندما أسست اتحاد بنت النيل عام ١٩٤٩، حيث بدأت فى نشر سلسلة من المقالات التى تؤيد منح المرأة حق الانتخاب، وكان أول مقال لها بعنوان " أهداف غير سياسية " ، حيث أكدت فيه أن اتحاد بنت النيل لا يدعو إلى الاشتغال بالسياسة، وإنما المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة، وشددت على أن منح النساء حقوقهن الانتخابية لن يمنعهن عن واجبهن الأول فى البيت وحيال الزوج والأولاد[٩٥].

وعندما فاز الوفد بأغلبية مجلس النواب عام ١٩٥٠، كتبت درية شفيق مقالاً بعنوان "أنجز حرُ ما وعد"، حيث أخذت فى مقالها تذكر النحاس بسابق وعده بمنح المرأة حق الانتخاب إذا ما فاز الوفد بالمعركة الانتخابية، ومن هنا كانت مطالبتها للنحاس بأن يفرج عن المشروع الذى تقدم به النائب الوفدى أحمد الحضرى والخاص بمنح المرأة حق الانتخاب، وذلك حتى يتم إقراره من قبل البرلمان [٩٦].

ويعتبر يوم ١٩ فبراير ١٩٥١ من أبرز العلامات فى نشاط الحركة النسائية المصرية، ففى ذلك اليوم أقام اتحاد بنت النيل والاتحاد النسائى مؤتمراً نسائياً فى قاعة ايوارت بالجامعة الأمريكية حضره أكثر من ألف سيدة وفتاة يمثلن مختلف الهيئات النسائية، وألقت درية شفيق كلمة اقترحت فيها أن يقرر المؤتمر تعديل قانون الانتخاب بما يصون للمصريات حقوقهن السياسية التى كفلها الدستور، وعلى أثر انتهاء المؤتمر خرجت السيدات فى مظاهرة حاشدة تحمل لافتات تطالب بحقوق المرأة السياسية، واستطاعت المظاهرة النسائية أن تقتحم ساحات البرلمان رغم محاولة البوليس منعها، وحاول رجال البوليس

إخراج المتظاهرات بالقوة فلم يتمكنوا بالرغم من إصابة بعض السيدات بعدة جروح، وأدت المظاهرة إلى تعطيل أعمال مجلسى البرلمان، وتم استدعاء وفد عن المتظاهرات تمثل فى كل من: درية شفيق، وسيزانبراوى، وزينب لبيب، حيث قدمن لرئيسى مجلسى النواب والشيوخ عريضة تحمل عدة مطالب كان من بينها تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب باعتبارها مادة غير دستورية[٩٧]. ولا شك فى أن هذه المظاهرة كانت أسلوباً جديداً للمرأة المصرية فى جهودها لنيل حقوقها السياسية٠

وكان لتلك الخطوة التى أقدمت عليها المرأة المصرية صدى واسع فى العالم الغربى، حيث خرجت عشرات الصحف بعناوين بارزة منها على سبيل المثال " بنات النيل يقتحمن البرلمان "، و " أخيراً تضرب المرأة المصرية ضربتها " ، وقالت إحدى المعلقات فى محطة الإذاعة الأمريكية " لقد خرجت تماسيح النيل بعد احتجاب طويل، خرجت هذه المرة تدافع عن كيانها بلا دموع" [٩٨].

وقد علقت مجلة " الايكونوميست " البريطانية على هذه التطورات فى حركة النهضة النسائية ومطالبة المرأة بحق الانتخاب فى مصر بقولها " إنه لم يعد فى إمكان الساسة المسلمين السخرية من الحركات النسوية فى الشرق العربى، وأن القائمين على شئون الحكم بدأوا يدركون فى شىء من القلق والحذر أنه من المتعين أن ينظروا جدياً فى أمر الهيئات التى تطالب بحق المرأة فى الانتخاب[٩٩].

وبعد حل مجلس النواب فى مارس ١٩٥٢، وأثناء الاستعداد لإجراء الانتخابات الجديدة، قررت وزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى دراسة إمكانية إجراء بعض التعديلات على قانون الانتخاب، وهنا طالبت درية شفيق المسئولين ببحث قضية المرأة الانتخابية أن يسمحوا للنساء بالمشاركة فى وضع التشريع الجديد الخاص بتعديل قانون الانتخاب، حتى لا تترك ثغرة تحول بين المرأة المصرية وبين استكمال حقها الانتخابى [١٠٠].

وفى مقال لها بعنوان " التمثيل الكامل للشعب " أشارت درية شفيق إلى أن المصريين كانوا منذ ثلاثين عاماً معذورين فى حرمان المرأة من حق الانتخاب، مبينةً أن هذا الأمر كان مقصوراً على عدد محدود من دول العالم، موضحةً أن الظروف قد تغيرت فى العالم وأصبح للمرأة جميع الحقوق التى للرجال(*)، كما نوهت إلى حصول المرأة فى كل من: سوريا وتركيا وباكستان على حقوقها الانتخابية وهى بلاد إسلامية، ولذا دعت بمناسبة الاستعداد للانتخابات الجديدة أن يطبق المسئولون نص المادة الثالثة من الدستور، وإلا جاء مجلس النواب الجديد ممثلاً لنصف الأمة فقط(١٠١).

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليه ، أعلن فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ سقوط دستور ١٩٢٣،وفى ١٣ يناير ١٩٥٣ صدر مرسوم بتشكيل لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة، وتشكلت اللجنة من خمسين عضواً، وانتخب على ماهر رئيساً لها، وانتهت اللجنة من عملها بشأن الدستور فى أغسطس ١٩٥٤، أى بعد مضى أكثر من عام ونصف على تكوينها (١٠٢).

وكان من ضمن الموضوعات المقترحة التى ستبحثها لجنة الدستور السماح للمرأة بقيد اسمها فى جداول الانتخاب متى كانت ملمة بالقراءة والكتابة وتبلغ من العمر ٢١ عاماً، على أن يتم قيدها فى جداول الانتخاب بناءً على طلب كتابى منها (١٠٣).

كما قرر مجلس قيادة الثورة بجلسة ٥ مارس ١٩٥٤ اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد جمعية تأسيسية تُنتخب بطريق الاقتراع المباشر، على أن يتم الانتخاب خلال شهر يوليه ١٩٥٤، ويكون للجمعية مهمتان:

أولاً: مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره٠

ثانياً: القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقاً لأحكام الدستور الذى ستقرره الجمعية التأسيسية (١٠٤).

غير أن هذا القرار جعل انتخاب الجمعية التأسيسية على أساس قانون

الانتخاب القديم، وهو القانون الذى يجعل التصويت والترشيح حكراً على الرجال فقط [١٠٥].

ولعل أبرز ما قامت به درية شفيق اعتراضاً على تجاهل المرأة المصرية فى انتخابات الجمعية التأسيسية، هو الاعتصام بدار نقابة الصحفيين والاضراب عن الطعام [١٠٦].

ولم يقتصر الإضراب على القاهرة فقط،ففى الإسكندرية اعتصمت بعض السيدات من عضوات اتحاد بنت النيل فى مقر نقابة الصحفيين بالإسكندرية، وأضربن أيضاً عن الطعام، احتجاجاً على عدم منح المرأة حق الاشتراك فى انتخابات الجمعية التأسيسية [١٠٧].

وقد استمر الإضراب ثمانية أيام كاملة، ولم يتم فضه إلا بعد وصول رسالة من رئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب جاء فيها " لقد تلقيت طلبكن وأُحيل إلى اللجنة المختصة فى تكوين الجمعية التأسيسية لنظره وحقوقكن فى أيد أمينة[١٠٨].

ولم يُقدر للمرأة المصرية المشاركة فى انتخابات الجمعية التأسيسية، نظراً لقرار مجلس قيادة الثورة فى ٢٩ مارس ١٩٥٤، بإلغاء بعض القرارات التى كان المجلس قد أصدرها من قبل، ومن بينها قرار انتخاب الجمعية التأسيسية [١٠٩].

وكانت آخر مطالبات المرأة فى هذا الصدد عندما أسست اعتدال حمودة(*) " اتحاد فتيات مصر" ، كما أنشأت مجلة نسائية فى يناير من عام ١٩٥٦ باسم " فتيات مصر "، وحرصت رئيسة الاتحاد فى العدد الأول الذى صدر لمجلتها على توضيح أهداف الاتحاد، والتى دارت حول خمسة مبادئ كلها تتعلق بالمرأة، وقد تضمن المبدأ الخامس " العمل على تحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة بالحصول على كافة حقوقها السياسية كحق الانتخاب والترشيح [١١٠].

● **مساهمة المرأة فى الحركة الانتخابية قبيل ثورة يوليه ١٩٥٢:**

لم تقف جهود المرأة المصرية عند حد المطالبة بمنحها حق الانتخاب، وإنما كانت لها مشاركات فعلية فى العديد من المعارك الانتخابية التى شهدتها مصر قبيل ثورة يوليه، رغم عدم تمتعها بحقا التصويت والترشيح، وذلك فى محاولة جدية منها لإثبات حقها فى هذا المجال.

وكانت بداية المشاركة الفعلية للمرأة فى الحركة الانتخابية أثناء انتخابات ١٩٢٥، حيث أعلنت لجنة الوفد المركزية للسيدات ثقتها التامة فى سعد زغلول، وتأييدها للوفد فى مجهوداته لتحقيق الاستقلال لمصر والسودان، وناشدت اللجنة المصريين أن يؤيدوا مرشحى الوفد فى الانتخابات (١١١).

وشهدت انتخابات ١٩٢٥ مولد لجنة نسائية جديدة وهى اللجنة السعدية للسيدات ورأستها السيدة شريفة رياض، وعقدت أول اجتماع لها فى ٤ يناير ١٩٢٥ فى بيت الأمة، وذلك لوضع قانون انتمائها للوفد، وقررت اللجنة تأييد سعد زغلول، والعمل على تحقيق أمانى البلاد بالطرق السلمية المشروعة، إلى جانب العمل على إعادة الحياة النيابية ومساندة مرشحى الوفد فى المعركة الانتخابية (١١٢).

ويشير مراسل صحيفة " المانشستر جارديان" فى برقية له إلى أن الحركة النسائية فى مصر قد اكتسبت " صفحة واضحة فى الحملة الانتخابية " (١١٣) . كما أشار مراسل " الديلى اكسبريس " إلى اهتمام النساء فى البيوتات الكبيرة بالحملة الانتخابية، وإلى اشتراك المرأة المصرية فى حملة الدعاية الانتخابية، منوهاً إلى تأثير النساء فى المعركة الانتخابية، على الرغم من عدم وجود حق لهن فى الاقتراع (١١٤).

وامتد نشاط المرأة فى معركة انتخابات ١٩٢٥ إلى توزيع النداءات والمنشورات لحث الأهالى على الوقوف خلف مرشحى الوفد، كما تضمنت هذه النداءات الإشارة إلى حق المرأة المصرية فى المشاركة فى الانتخابات، إضافةً

إلى انتقاد ما قام به زيور من تعطيل البرلمان، وتغيير قانون الانتخاب المباشر(١١٥).

واهتمت لجنة السيدات السعدية بإرسال البرقيات إلى الصحف البريطانية للإعراب عن احتجاج المرأة المصرية على الإجراءات غير القانونية التى تقوم بها وزارة زيور للتأثير على سير الحركة الانتخابية لصالح مرشحى حزب الاتحاد(١١٦). ولعل اهتمام اللجنة بمخاطبة الصحف البريطانية، يعود لما لهذه الصحف من تأثير على صناع القرار السياسى فى بريطانيا بالنسبة لمصر.

وعلى جانب آخر حرصت وزارة الداخلية على استخدام النساء لمحاولة التأثير فى سير الانتخابات، حيث تشير صحيفة " كوكب الشرق " إلى قيام الوزارة بإرسال خطابات سرية إلى رجال الإدارة فى مختلف المديريات قبيل يوم ١٢ مارس وهو موعد إجراء الانتخابات، وذلك لاستقدام النساء الساقطات الأخلاق وذوى السوابق، من أجل الاقتراب من أماكن الاقتراع لإحداث التشويش على المندوبين (١١٧).

وثمة ملاحظة مهمة على مشاركة المرأة المصرية فى انتخابات ١٩٢٥، حيث جاءت تلك المشاركة من خلال لجنة الوفد المركزية للسيدات، واللجنة السعدية للسيدات، ولم تشارك أية أحزاب أخرى فى مثل هذا الأمر، ومن ثم فإن حزب الوفد كان هو الحزب الوحيد القادر على تكوين تلك اللجان، نظراً لشعبيته الواضحة وقدراته التنظيمية الفائقة.

أيضاً شهد عام ١٩٢٥ ظهور المرأة المصرية لأول مرة فى ساحة الانتخابات، وهو ما يعكس إصراراً واضحاً من جانب المرأة على نيل حقوقها، والمساهمة فى معترك الحياة السياسية.

وشاركت المرأة فى الحركة الانتخابية أثناء معركة انتخابات ١٩٢٦، وبدا ذلك واضحاً من خلال مجلة " الأمل " لصاحبتها منيرة ثابت التى اتخذت شعاراً لها هو " الدفاع عن حقوق المرأة "، وكذلك حق دخول البرلمان (١١٨).

ومن جانبها حرصت اللجنة السعدية للسيدات على إصدار البيانات التى

هاجمت فيها حزب الاتحاد، مبررةً ذلك بدور الحزب الواضح فى تعطيل الحياة النيابية، وتنفيذ توجهات السياسة البريطانية فى مصر، وركزت تلك البيانات أيضاً على ضرورة الوقوف خلف مرشحى الأحزاب المؤتلفة [١١٩].

وعندما استصدر محمد محمود فى ١٩ يوليه ١٩٢٨ مرسوماً بحل البرلمان بمجلسيه، وتعطيل الحياة النيابية فى البلاد لمدة ثلاث سنوات [١٢٠]. كان للمرأة المصرية نصيب فى حركة الاحتجاجات التى شهدتها البلاد، ففى أغسطس من العام نفسه أرسلت لجنة السيدات السعدية برقيات احتجاج لوزارة الخارجية البريطانية، إعراباً عن رفضها لحل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية [١٢١]. كما رفعت اللجنة التماساً للملك فؤاد احتجاجاً على ما قامت به الوزارة من تعطيلها للحياة النيابية [١٢٢] .

وتُمثل انتخابات ١٩٣١ أحد أبرز العلامات فى مشاركة المرأة المصرية فى الحركة الانتخابية، وكانت البداية عندما اجتمعت اللجنة السعدية للسيدات فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٠ ببيت الأمة، وقررت تأييد الوفد فى قراراته التى أصدرها يوم ٦ نوفمبر فيما يختص بعدم الاعتراف بدستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب الجديد، ومقاطعة أية انتخابات تجرى على أساسهما، وأن يكون يوم ١٥ نوفمبر يوم حداد عام فى جميع أنحاء البلاد [١٢٣].

ولأول مرة فى تاريخ الحياه النيابية المصرية، قررت النساء المصريات المشاركة بفاعلية فى حركة الانتخاب وعدم الاكتفاء بإصدار البيانات، ففى دائرة الموسكى تكون وفد من بعض السيدات الوفديات، وأخذن فى المرور على أصحاب المحلات التجارية والمقاهى، وذلك لحثهم على العمل بقرار الوفد فيما يختص بيوم الحداد، الأمر الذى أدى إلى إلقاء القبض على العديد منهن [١٢٤].

وتجاوباً مع قرار حزبى الوفد والأحرار الدستوريين الرافض لإجراء الانتخابات فى ظل دستور صدقى، تصدر اللجنة السعدية للسيدات نداءً أعلنت فيه عزمها الاشتراك فى مقاطعة الانتخابات، حتى يعود للبلاد دستورها، وناشد

البيان أفراد الشعب أن يتمسكوا بحقوقهم، ويعلنوا رفضهم التام لانتخابات صدقى [١٢٥] .

وعلى أثر منع الوفد والأحرار الدستوريين من السفر إلى طنطا فى أول مايو ١٩٣١، طاف عدد كبير من السيدات أنحاء العاصمة فى رتل طويل من السيارات بلغ نحو ٣٠ سيارة، حاملين معهن أعلاماً ولافتات كتبت عليها بعض العبارات مثل: " قاطعوا الانتخابات " ، "الأمة مصدر السلطات "، وكن يهتفن للوفد، ثم توجهت المظاهرة إلى وزارة الداخلية لتفعيل حركة المقاطعة، مما أدى إلى احتجاز العديد منهن، وتعرض البعض للضرب من قبل رجال البوليس [١٢٦] .

ونتيجةً لذلك أرسلت لجنة السيدات السعدية برقية احتجاج إلى إسماعيل صدقى ضد مسلك رجال البوليس، كما تم إرسال برقية أخرى إلى رئيس الوزراء البريطانى مكدونالد Macdonald وإلى وزير خارجيته هندرسن Henderson، إضافةً إلى مخاطبة العديد من الصحف البريطانية مثل: "الديلى هيرالد "، و"التيمز"، وغيرها، وانتقدت اللجنة بشدة سياسة حزب العمال تجاه مصر، وتأييدها لموقف إسماعيل صدقى من الدستور والحياة النيابية، كما ألقت بالمسئولية عما يحدث من اضطرابات فى مصر على عاتق وزارة العمال البريطانية، بسبب انحيازها لسياسة وزارة صدقى[١٢٧] .

كما كانت البرقية رسالة واضحة إلى الصحف البريطانية بأن غالبية أفراد الشعب المصرى يرفضون انتخابات صدقى. أيضاً أرسلت هدى شعراوى برقية احتجاج إلى إسماعيل صدقى، اعتراضاً على اعتداء البوليس على السيدات المصريات المشاركات فى حركة مقاطعة الانتخابات [١٢٨].

كما شاركت هدى شعراوى فى تظاهرة احتجاجية إلى مقر وزارة الخارجية بصحبة نحو ٦٠ من سيدات المجتمع المصرى، وأخذت المظاهرة تهتف بمقاطعة الانتخابات، الأمر الذى أدى إلى إلقاء القبض على بعض السيدات[١٢٩].

كما أعلنت نحو ٩٧ من عضوات الجمعيات النسائية المصرية تضامنهن مع قرارات المؤتمر الوطنى التى أصدرها حزبا الوفد والأحرار الدستوريين فى ٨ مايو ١٩٣١، وذلك فى برقية جاء فيها، نُعلن تأييدنا لقرارات المؤتمر الوطنى، ونتضامن معهم فى الحث على مقاطعة الانتخابات، احتجاجاً على هدم دستور ١٩٢٣ (١٣٠).

ولم تقتصر جهود المرأة المصرية فى مقاطعة انتخابات ١٩٣١على القاهرة فقط، بل امتدت أيضاً إلى الأقاليم، ففى بنها دعت عقلية الشيخ عبد الحميد على صاحب مصنع الثلج والتبريدات إلى عقد اجتماع للجنة السيدات الوفديات بالمدينة، وذلك تأييداً لقرارات المؤتمر الوطنى، كما أرسلت اللجنة برقية احتجاج إلى وزارة الخارجية البريطانية، اعتراضاً على ما تقوم به وزارة صدقى، وانتهى الاجتماع بتظاهرة نسائية طافت شوارع المدينة، رددت خلالها المتظاهرات الدعوة لمقاطعة الانتخابات (١٣١).

وفى بورسعيد تم عقد اجتماع ضم العديد من سيدات وآنسات المدينة فى منزل يوسف لهيطة عضو المجلس البلدى، ثم خرجن فى مظاهرة بالسيارات طافت شوارع المدينة وهن يرددن الهتافات المؤيدة لمقاطعة الانتخابات، كما أعلنت المتظاهرات احتجاجهن على اعتداء البوليس على سيدات القاهرة، وتأييدهن لقرارات المؤتمر الوطنى (١٣٢).

أما فى طنطا فقد رتبت سيدات المدينة مظاهرة خرجت فى عدة سيارات اخترقت شوارع المدينة الرئيسية، وكانت المتظاهرات يهتفن بهتافات مختلفة تحث على مقاطعة الانتخابات، وتأييد قرارات المؤتمر الوطنى، الأمر الذى أدى إلى قيام رجال البوليس بإلقاء القبض على نحو ١٧ سيدة وآنسة واحتجازهن فى مركز البوليس، وترتب على ذلك حدوث مصادمات بين الأهالى والبوليس(١٣٣).

وإدراكاً من إسماعيل صدقى بخطورة المظاهرات وحركة الاحتجاجات التى تقوم بها المرأة المصرية، صدرت الأوامر بمحاصرة منازل بعض السيدات

الوفديات، وعدم السماح لهن بالخروج من منازلهن، حيث تمت محاصرة منازل: واصف غالى، وويصا واصف، وبهى الدين بركات، وغيرهم [١٣٤].

ولا شك فى أن هذا الإجراء كان دليلاً على مدى النجاح الذى حققته المرأة المصرية فى دعمها لمقاطعة انتخابات ١٩٣١.

ولجأت وزارة صدقى إلى إسلوب آخر للحد من مشاركة المرأة فى حركة المظاهرات، وذلك عن طريق تقديمها لمحاكمة عاجلة [١٣٥]. لقد كانت محاكمة المرأة لاشتراكها فى مقاطعة الانتخابات ظاهرة فريدة لم تحدث من قبل فى تاريخ الحياة النيابية المصرية.

وبعد انتخابات ١٩٣١ لم تكن هناك أية مشاركة جدية للمرأة المصرية بشأن المشاركة فى الحركة الانتخابية إلا مع انتخابات ١٩٥٠، ففى دائرة السكاكينى قامت لجنة الوفد العامة للسيدات بتنظيم مظاهرة تأييد لمرشح الوفد محمد مندور، وذلك من خلال التجوال فى أنحاء الدائرة فى عدد كبير من السيارات، مع حمل اللافتات المؤيدة لانتخاب المرشح [١٣٦].

كما قرر الحزب النسائى الوطنى مساعدة العديد من المرشحين فى القاهرة، وذلك عن طريق قيام عضوات الحزب بزيارة زوجات الناخبين فى منازلهن لحثهن على إقناع أزواجهن بانتخاب بعض المرشحين، وبرر الحزب مساندته لهؤلاء المرشحين بأنهم من أنصار المرأة، ومن الداعين إلى إعطائها حقها الانتخابى [١٣٧].

ولأول مرة فى تاريخ الحياة النيابية المصرية نرى حرصاً من المرأة على إثبات حقها فى الانتخابات بطريقة رسمية، ففى دائرة عابدين قامت آمال فهمى سكرتيرة الحزب النسائى الوطنى بالذهاب إلى مأمور القسم مطالبةً بقيد اسمها فى جداول الانتخابات، كما أرسلت برقية إلى رئيس الوزراء حسين سرى باشا للمطالبة بمنح المرأة حق تسجيل اسمها فى دفاتر الانتخابات والمشاركة فى الحياة النيابية [١٣٨].

وقد تكرر هذا الأمر أثناء الاستعداد لانتخابات النواب فى أبريل ١٩٥٢، ولكن من خلال الترشيح لعضوية مجلس النواب وليس القيد فى جداول الانتخابات، ففى القاهرة قامت درية شفيق رئيسة اتحاد بنت النيل بإرسال حوالة بريدية للمحافظة وذلك لترشيح نفسها لعضوية مجلس النواب عن دائرة عابدين، غير أن المحافظة ردت إليها قيمة الحوالة البريدية، مشيرةً إلى أن حق الانتخاب مقصور على الرجال فقط عملاً بنص المادة الأولى من قانون الانتخاب [١٣٩].

وفى الإسكندرية أرسلت السيدة ألفت السلانكى رئيسة فرع اتحاد بنت النيل مذكرة لمحافظ المدينة عن وجهة نظر المرأة المصرية فى تعديل قانون الانتخاب، وتضمنت أن الدستور فى مادته الثالثة قد ساوى بين الجنسين فى الحقوق والواجبات، كما أشارت إلى أن جميع الدول الأوربية وبعض الدول الشرقية الإسلامية قد اعترفت بحق المرأة فى عضوية البرلمان، ولذا طالبت بسرعة البت فى المذكرة قبل إقفال باب الترشيح، حتى تتمكن من ترشيح نفسها لعضوية مجلس النواب [١٤٠] .

أما فى طنطا فقد حاولت السيدة سميرة الهنداوى رئيسة فرع الحزب النسائى الوطنى بالمدينة تقديم أوراقها للترشيح عن دائرة قسم ثان طنطا، غير أن المديرية رفضت تسلم قيمة التأمين الخاص بترشيحها، مبررةً ذلك الرفض بعدم تلقيها تعليمات من وزارة الداخلية بشأن ترشيح النساء[١٤١].

وقد أبدت فاطمة نعمت راشد عدم ارتياحها للمحاولات التى قامت بها بعض الهيئات النسائية فى مصر بشأن التقدم للترشيح فى الدوائر النيابية، وكانت وجهة نظرها أن هذه الخطوة سابقة لأوانها، نظراً لأن قانون الانتخاب اختص الرجال فقط بحق الترشيح، ولذا كانت دعوتها إلى ضرورة العمل أولاً على تعديل قانون الانتخاب، كما أكدت على أن ما قامت به رئيسة فرع الحزب النسائى فى طنطا بشأن تقدمها للترشيح، إنما كان بصفتها الشخصية وأنها لم تنل موافقة الحزب على ذلك[١٤٢] .

ويمكن القول بأن مشاركة المرأة المصرية فى الحركة الانتخابية قبيل ثورة يوليه ١٩٥٢ تمثلت بصورة بارزة فى ثلاث انتخابات رئيسية هى: انتخابات ١٩٢٥ وماصاحبها من إعلان تأسيس حزب الاتحاد، وانتخابات ١٩٣١ التى تم فيها إلغاء دستور ١٩٢٣وإصدار دستور جديد إلى جانب إعلان تأسيس حزب الشعب، وأخيراً انتخابات ١٩٥٠ والتى شهدت فى العام السابق لها حملة واسعة لمنح المرأة حقوقها الانتخابية، كما يلاحظ أيضاً أن غالبية الاحتجاجات والتظاهرات قد قامت بها سيدات المجتمع ممن ينتمين إلى الشريحة الأرستقراطية.

- **المرأة المصرية وانتخابات ١٩٥٧:**

فى أعقاب صدور دستور ١٦ يناير ١٩٥٦، وإعلان الرئيس جمال عبد الناصر حق المرأة المصرية فى الانتخاب، نظمت قيادات الحركة النسائية أكبر مظاهرة نسوية شهدتها مصر فى تاريخها، حيث ضمت أكثر من خمسة آلاف من المصريات، وذلك ابتهاجاً بحصول المرأة على حقوقها السياسية، وقد تجمعت المظاهرة أمام مقر نقابة الصحفيين، ثم اخترقت شوارع القاهرة حتى وصلت إلى مقر مجلس الوزراء، وقد ألقى الرئيس جمال عبد الناصر كلمة جاء فيها " أيتها الأخوات فى هذه المناسبة التى تشعر فيها المرأة المصرية بأنها أخذت حقها كاملاً نشعر بأن مصر تزداد قوة على قوة [١٤٣].

وفى ١١ يونيه ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٤٦ بشأن عضوية مجلس الأمة، ويقضى بأن يشكل المجلس من ٣٥٠ عضواً يتم إختيارهم بطريق الانتخاب السرى العام [١٤٤]. وحُددت الفترة ما بين ٦ و ١٨ أبريل ١٩٥٧ لقيد الأسماء فى جداول الانتخابات، ويوم ٨ مايو لفتح باب الترشيح لعضوية المجلس، وبدء الانتخابات يوم ٣ يوليه، وخُصص يوم ٢٢ يوليه لعقد أول اجتماع لمجلس الأمة[١٤٥].

وقد سارعت المرأة المصرية لقيد اسمها فى جداول الانتخابات، ففى القاهرة تكونت " اللجنة النسائية المؤقتة لنشر الوعى الانتخابى" برئاسة سيزا

نبراوى، وأنشأت اللجنة فروعاً عديدة لها فى الأحياء الشعبية، لكى تقوم بنشر الوعى الانتخابى بين النساء وحثهن على قيد أسمائهن، كما استطاعت اللجنة إقناع المسئولين فى أقسام البوليس بتخصيص أماكن خاصة لاستقبال السيدات الراغبات فى تسجيل أسمائهن (١٤٦) .

وشهدت الأقاليم إقبالا متفاوتاً من جانب النساء بشأن عملية القيد الانتخابى (١٤٧). ولا شك فى أن إحجام النساء عن قيد أسمائهن فى محافظة أسوان إنما يرجع للتقاليد الاجتماعية المتوارثة التى تعتبر خروج المرأة للحياة العامة من الأمور المعيبة.

وبعد الانتهاء من عملة القيد فى الجداول الانتخابية بدأت عملية الترشيح لعضوية مجلس الأمة، وتقدم للترشيح ٢٥٠٨ مرشحاً من بينهم ١٤ سيدة، وتم تشكيل لجنة مؤقتة باسم " اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى"، وانحصرت مهمتها فى مراجعة الترشيحات لعضوية المجلس، وكان من ضمن اختصاصاتها أن يكون لها الحق فى إلغاء ترشيح ما تراه من المتقدمين للانتخابات، وفى الوقت نفسه لا يحق للمستبعدين من الترشيح الاعتراض على قرارات اللجنة (١٤٨). وأسفرت قرارات اللجنة عن قبول ترشيح ١٣١٨ مرشحاً من بينهم خمس سيدات (١٤٩) . الأمر الذى يعنى أنه تم استبعاد ترشيح١١٩٠ مرشحاً من بينهم تسع مرشحات.

وفيما يلى بيان بالدوائر الانتخابية وأسماء المرشحات اللاتى تم استبعادهن:

– دائرة الزيتون " القاهرة": منيرة ثابت وتم استبعادها لمصلحة وزير الإرشاد القومى فتحى رضوان الذى تم ترشيحه فى هذه الدائرة، وجاء قرار استبعادها فى إطار عملية تفريغ الدوائر الخاصة بالوزراء.

– دائرة قصر النيل " القاهرة": ترشح فيها ثلاث سيدات وهن: منيرة حسنى " رئيسة اتحاد نساء الدولة، وعطيات الشافعى المحامية، وليلى دوس.

– دائرة الموسكى " القاهرة": منيرة طلعت " مولدة".

– دائرة المعادى " القاهرة": أمينة فهمى كريم، وقد تم استبعادها لمصلحة وزير المالية عبد المنعم القيسونى.

– دائرة بيلا "كفر الشيخ": درية حمدى وهى خريجة كلية الحقوق وتعمل فى الاستيراد والتصدير.

– الإسكندرية: توحيدة أحمد حسن.

– دائرة إمبابة "الجيزة": اعتدال حمودة "رئيسة اتحاد فتيات مصر" (١٥٠).

وجاء ترشيح المرأة لعضوية مجلس الأمة فى انتخابات ١٩٥٧ كما يلى:

– دائرة ديوان قسم بوليس مصر القديمة: زينب مراد الشهيرة بـ"سيزا نبراوى" وكيلة الاتحاد النسائى.

– دائرة باب شرق بالإسكندرية: أمنية محمد أبو العز والمعروفة باسم أمينة شكرى عضو اتحاد بنت النيل ورئيسة جمعية صديقات الطفولة.

– دائرة ديوان قسم الجيزة رقم٢: راوية عطية شمس الدين مدرسة بالمدارس الثانوية.

– دائرة كرداسة "الجيزة" : زينات حافظ عابدين " ربة منزل".

– دائرة بلقاس "الدقهلية": نظلة عبد الله الحكيم (١٥١) .

ويتبين من هذه الترشيحات سواء التى تم رفضها أو قبولها عدم وجود أية مرشحات لعضوية مجلس الأمة يمُثلن الوجه القبلى، ولا شك فى أن هذا الأمر يتعلق بالتقاليد الاجتماعية المتوارثة التى تعتبر مشاركة المرأة فى الحياة السياسية من الأمور غير اللائقة اجتماعياً.

ولعل ما يدعم هذا الرأى ما حدث مع السيدة سنية طه "مدرسة لغة عربية" وكانت ترأس عدة جمعيات خيرية فى أسوان، حيث أعلنت عن عزمها ترشيح نفسها، وأعلنت برنامجاً انتخابياً لرفع مستوى المرأة فى أسوان خاصةً وفى

الوجه القبلى بصفة عامة [١٥٢] . ولكنها رغم ذلك لم تتقدم رسمياً للترشيح، ويبدو أنها تعرضت لضغوط عائلية حتى لا ترشح نفسها.

وقد تكرر هذا الأمر فى دائرة أولاد إلياس بأسيوط، حيث أعلنت إحدى السيدات وتُدعى سكينة حسين سالم عن عزمها الترشيح لعضوية مجلس الأمة، وبالفعل توجهت قبيل إغلاق باب الترشيح بيوم إلى مديرية أسيوط لدفع التأمين، إلا أن بعض أفراد عائلتها أخذوا يهددونها بالقتل إن أصرت على الترشيح، خاصةً وأنها كانت تنوى منافسه أحد أفراد عائلتها، مما دفعها فى النهاية إلى التراجع عن قرارها بدخول الانتخابات [١٥٣]. وبالتالى فإن نظرة المجتمع فى الوجه القبلى للمرأة قد جعلها تُحجم عن محاولة الاشتراك فى الانتخابات.

ويلاحظ أن هناك أسماء لسيدات شهيرات فى المجتمع المصرى طالما نادت بعضوية المرأة فى البرلمان، ولكنهن أعرضن عن الترشيح عندما سُمح للمرأة بهذا الحق، ومن بينهن سهير القلماوى التى أكدت أن عملها كأستاذه فى الجامعة لا يقل عن عضوية مجلس الأمة، وكذلك أمينة السعيد التى أشارت إلى أنه من خلال عملها فى الصحافة تستطيع أن تناقش وتنتقد وتتصرف بحرية أكثر مما لو كانت فى مجلس الأمة [١٥٤]. ونجد أيضا أن فاطمة نعمت راشد رئيسة الحزب النسائى الوطنى، لم تتقدم للترشيح لعضوية مجلس الأمة، رغم سابق جهودها التى بذلتها لتنال المرأة المصرية هذا الحق.

على جانب آخر كانت هناك سيدات من المدافعات عن حقوق المرأة السياسية، ولكنهن لم يتمكن من خوض الانتخابات لأسباب مختلفة، فمثلاً درية شفيق لم تقدم على ترشيح نفسها، نظراً لإقالتها من رئاسة اتحاد بنت النيل عقب انتقادها لسياسة حكومة الثورة فى فبراير ١٩٥٧ .

وهناك من المرشحات من تقدمن للترشيح لأغراض أخرى غير رغبتهن فى عضوية مجلس الأمة، حيث أشارت ليلى دوس المرشحة فى دائرة قصر النيل إلى رغبتها فى تأييد الكاتب الصحفى موسى صبرى رئيس تحرير "مجلة الجيل"

الذى ترشح فى هذه الدائرة، وبررت الأمر باقتناعها بأنه أصلح من يخدم مصالح هذه الدائرة، وأن إقدامها على ترشيح نفسها لكى تتمتع بكافة الحقوق القانونية التى تكفل لها استخدام وسائل الدعاية الانتخابية لصالح موسى صبرى [١٥٥].

وحرصت غالبية المرشحات على وضع برامج انتخابية خاصة بهن، فمثلاً نجد منيرة ثابت توضح أن برنامجها يشمل رفع مستوى الشعب الثقافى، ومحو الأمية، وحماية الطفولة، ومنع التسول ومساعدة ذوى الحاجات، وبالتالى جاء معظم برنامجها الانتخابى متناولاً النواحى الاجتماعية.

وتبنت درية حمدى مرشحة بيلا مبدأ التوسع فى التصنيع بدائرتها وذلك بالتعاون بين الحكومة والأهالى، والعمل على أن يكون لكل محافظة نوع من الاستقلال الإدارى، إلى جانب الاهتمام بمعالجة شئون الأسرة.

وركزت راوية عطية فى برنامجها على الجانب السياسى بصورة واضحة، وذلك من خلال التمسك بالحياد الإيجابى والقومية العربية، ولعل هذا المضمون فى برنامج المرشحة كان انعكاساً لتوجهات السياسة المصرية فى ذلك الوقت.

وجاء برنامج عطيات الشافعى متناولاً العديد من الجوانب الاجتماعية مثل الاهتمام بالطفولة المشردة والأحداث، وإصلاح أوضاع السجون، ومساواة المرأة بالرجل فى العقوبات، وتمييزها فى قانون العمل [١٥٦] .

وبصفة عامة فإن غالبية البرامج الانتخابية للمرشحات سواء من تم استبعادهن أو اللاتى سُمح لهن بخوض الانتخابات، قد ركزت على الجانب الاجتماعى، وبصفة خاصة ما يتعلق بتحسين أحوال المرأة المصرية، إلى جانب الاهتمام بالطفولة.

وقد تنوعت وسائل الدعاية الانتخابية من قبل المرشحات، فمثلاً فى دائرة الدقى حرصت راوية عطية على مقابلة الناخبين فى التجمعات العامة مثل المقاهى والمحال العامة، إلى جانب مرورها على السيدات فى المنازل لمحاولة اقناع الناخبات بأن انتخاب المرأة ليس عيباً، كما اهتمت بنشر العديد من

لافتات الدعاية فى مختلف أنحاء الدائرة والتى حملت شعارات مختلفة كان من بينها على سبيل المثال "زلزلوا الرجعية بانتخاب أختكم الثائرة راوية عطية"[١٥٧] . وتشير المصادر إلى أن راوية عطية قامت بتعليق أكثر من ١٤٠ لافتة انتخابية، وأنفقت ما يقرب من ثلاثة آلاف من الجنيهات فى دعايتها الانتخابية [١٥٨] . وهو مبلغ كبير جداً بمقياس ذلك الوقت، مما يؤكد انتمائها إلى الشريحة الغنية.

وفى دائرة قصر النيل لجأت عطيات الشافعى فى دعايتها الانتخابية بخلاف تعليق اللافتات وتوزيع المنشورات، إلى الاستعانة بالعديد من طالبات الجامعة الأمريكية ومدارس الليسيه، حيث كانت كل طالبة تتولى القيام بالدعاية الانتخابية للمرشحة فى أحد شوارع الدائرة الرئيسية [١٥٩] .

ومن أطراف وسائل الدعاية الانتخابية ما حدث فى دائرة بيلا، حيث لجأت المرشحة درية حمدى إلى توزيع أكياس من الشاى والسكر على الفلاحين، وكل كيس مطبوعاً عليه اسم وصورة المرشحة [١٦٠].

واهتمت بعض المرشحات بإقامة مؤتمرات انتخابية كوسيلة من وسائل الدعاية الفعالة، ففى دائرة مصر القديمة تم إقامة مؤتمر انتخابى كبير لتأييد المرشحة سيزا نبراوى، وتم دعوة العديد من الشخصيات ممن يؤيدون فكرة مشاركة المرأة فى مجلس الأمة، وفى كلمته التى ألقاها فى المؤتمر أوضح الكاتب التونسى " الحر الحبيب الحنجانى" أن ترشيح المرأة المصرية للانتخاب قفزة رائعة فى سبيل التقدم" ، أما الدكتورة حكمت أبو زيد المدرسة بجامعة عين شمس فقد أكدت على أنها ستعطى صوتها لصالح مرشحة الدائرة، مبررةً ذلك بإيمانها أن المرأة أقدر من الرجل على تفهم احتياجات النساء، وبالتالى لابد أن يضم مجلس الأمة عدداً من الشخصيات النسائية، حتى تراعى نهضة المرأة وتطورها، والعمل على حمايتها من القوانين الجائرة التى تذهب بحقوقها، إلى جانب الاهتمام بقضايا المرأة المتعددة مثل الطلاق وحضانة الطفل ورعاية الأسرة وغيرها [١٦١] .

وبصفة عامة فإن غالبية المرشحات لعضوية مجلس الأمة قد اعتمدن على أسلوب مقابلة الناخبين فى الأماكن العامة، والاتصال بهم وزيارتهم فى المنازل، إلى جانب طبع المنشورات وتعليق اللافتات التى تشرح برامجهن الانتخابية.

وكذلك كانت هناك بعض الجهود الجماعية لدعم المرأة فى معركتها الانتخابية وتأييدها بالدعاية اللازمة، حيث تم عقد اجتماع بدار الاتحاد النسائى حضره غالبية المرشحات لعضوية مجلس الامة، إلى جانب العديد من سيدات المجتمع، إضافةً إلى بعض الرجال ممن يؤيدون حقوق المرأة السياسية ويدعون إلى تمثيلها فى البرلمان الجديد، وكان الغرض من هذا الاجتماع مناقشة المرشحات فى برامجهن الانتخابية لتأييد أصلحهن، وتنظيم حملات الدعاية الانتخابية لهن (١٦٢).

وقد واجهت المرأة المصرية فى معركتها الانتخابية العديد من الصعوبات، وارتبطت الصعوبة الأولى بشكوى المرشحات من اضطرارهن إلى الاعتماد على أصوات الناخبين من الرجال فى دوائرهم، ومن أن أصوات الرجال ستكون هى المرجحة فى الانتخابات، نظراً لعدم إقبال النساء على قيد أسمائهن فى جداول الانتخابات بصورة مُرضية (١٦٣).

أما الصعوبة الثانية فارتبطت بنظرة المجتمع لفكرة اقتحام المرأة لمجال الانتخابات، ففى القاهرة تقدمت إحدى الجمعيات النسائية بشكوى لوزير الأوقاف أحمد حسن الباقورى، وتضمنت الشكوى الرغبة فى معاقبة أحد أئمة مساجد القاهرة، لأنه يهاجم فى خطبة الجمعة مسألة انتخاب المرأة، ويصفها بأنها مخالفة للشريعة الإسلامية (١٦٤).

وفى القاهرة أيضاً تقدم وكيل إحدى المرشحات ببلاغ للبوليس، مشيراً إلى قيام بعض الأشخاص بكتابة عبارات على جدران المنازل فى الدائرة الانتخابية كان من بينها " لعن الله قوماً ولوا أمرهم امرأة"، وهو ما أدى إلى قيام رجال البوليس باعتقال الأشخاص الذين اتهمهم مقدم البلاغ (١٦٥). وفى دائرة ديوان

قسم الجيزة واجهت المرشحة راوية عطية متاعب متعددة، ولقيت إهانات وشتائم وأغُلقت أبواب العديد من المنازل فى وجهها، وسمعت عبارات غير لائقة من بعض الناخبين من بينها " روحى إتلمى واقعدى فى البيت" (١٦٦).

أما المرشحة توحيدة حسن فكانت تشكو من أن المرشحين المنافسين لها فى الانتخابات يُشيعون عنها أنها لم تحصل على شهادات، وينشرون رقم تليفون منزلها ليقوم كل من يريد السخرية منها بالاتصال بها، كما أشارت إلى أن منافسيها مزقوا لها ١٩ لافتة انتخابية (١٦٧).

وفى دائرة كرداسة تقدمت المرشحة زينات حافظ عابدين ببلاغ إلى نيابة إمبابة، تطرقت فيه إلى قيام أحد منافسيها فى الانتخابات بإشاعة تنازلها عن ترشيح نفسها، وذلك بواسطة مكبر صوت فى سيارة ظلت تطوف أنحاء الدائرة طوال يوم الانتخاب، إضافةً إلى تكليفه العديد من مؤيديه بالوقوف خارج أبواب لجان الانتخاب لإعلان ذلك التنازل المزعوم، مما أدى إلى تصديق مؤيديها لذلك الأمر وتصويتهم لصالح ذلك المنافس، وهو ما ترتب عليه إعادة الانتخاب بينه وبين مرشح أخر(١٦٨).

ولا شك فى أن تلك التجاوزات التى مورست ضد المرشحات لعضوية مجلس الأمة هى أمر يبدو طبيعياً فى ظل المنافسة الانتخابية المحتدمة، وهى ظاهرة سبق تكرارها بين المرشحين الرجال فى الانتخابات التى شهدتها مصر على مدار تاريخها منذ انتخابات ١٩٢٤، هذا إلى جانب نظرة الاستهجان التى أبداها كثير من المرشحين بشأن قيام امرأة بترشيح نفسها أمامهم، وهو ما يرتبط إلى حد كبير بنظرة المجتمع للمرأة فى هذا الشأن.

وعلى أية حال فقد جاءت نتيجة انتخاب المرشحات لعضوية مجلس الأمة فى ٣ يوليو ١٩٥٧ كما يبين الجدول التالى (١٦٩).

الدائرة الانتخابية	أسماء المرشحين	الأصوات الصحيحة التى أعطيت	الأصوات التى حصلت عليها المرشحات	النسبة المئوية لأصوات المرشحات	النتيجة
ديوان قسم مصر القديمة	سيز انبراوى	١١٩٧٩	٢٣٨٦	٪١٩,٩	لم تفز
ديوان قسم الجيزة	راوية عطية شمس الدين	١٨٦٢٢	٥١٣٢	٪٢٧,٥	إعادة
كرداسة «الجيزة»	زينات حافظ عابدين	١٨٤٦٣	٦٤٧	٪٣,٥	لم تفز
باب شرق «الإسكندرية»	أمينة محمد أبو العز	١٢٨٥٨	٥٥٩٣	٪٤٣,٤	إعادة
مركز بلقاس «الدقهلية»	نظلة عبد الله الحكيم	١٨٧٥٣	٥٥٢	٪٢,٩	لم تفز

وفى انتخابات الإعادة التى جرت فى ١٤ يوليه ١٩٥٧ تمكنت المرشحتان الباقيتان للإعادة من تحقيق الفوز، ففى دائرة ديوان قسم الجيزة حصلت راوية عطية شمس الدين على ١١٨٠٧ صوتاً بنسبة ٦٣,٦٪ ، بينما حصل منافسها أحمد فؤاد على ٦٧٤٨ صوتاً بنسبة ٣٦,٤٪ ، وذلك من جملة الأصوات التى بلغ عددها ١٨٥٥٥ صوتاً٠

وفى دائرة قسم باب شرق بالإسكندرية استطاعت أمينة محمد أبو العز أن تفوز بنتيجة ساحقه، حيث حصلت على ٩٠٢٥ صوتاً بنسبة ٧٥,٣٪، بينما حصل منافسها جرجس عبد الملك على ٢٩٥٤ صوتاً بنسبة ٢٤,٧٪، وذلك من إجمالى الأصوات الصحيحة البالغ عددها ١١٩٧٩ (١٧٠).

وبهذه النتيجة استطاعت المرأة المصرية لأول مرة فى تاريخها أن تحصل على أحد أهم حقوقها السياسية وهو حق المشاركة فى المجالس النيابية، ورغم أن هذه النتيجة لم تحقق طموحات الحركة النسائية فى مصر بدرجة كبيرة، نظراً لقلة عدد المرشحات لعضوية مجلس الأمة، إلا أن هذا الأمر فى حد ذاته كان نصراً كبيراً للمرأة، وتتويجاً لمسيرة طويلة من النضال فى هذا الميدان بدأت منذ عام ١٩٢٢ .

الخاتمة

يتبين من خلالها هذه الدراسة مدى التباين الشديد فى الآراء حول منح المرأة حق الانتخاب، حيث كانت البداية فى الاعتراض على عدم مشاركتها فى عضوية لجنة الدستور، ومع أن دستورى ١٩٢٣و ١٩٣٠ تضمنا مبدأ مساواة المصريين أمام القانون، مع تمتعهم بكافة الحقوق السياسية والمدنية دون تمييز، إلا أن قوانين الانتخاب الصادرة فى ظل هذين الدستورين لم تذكر المرأة صراحةً بشأن منحها حق الانتخاب، وهو الأمر الذى تداركه واضعوا دستور ١٩٥٦، وقانون الانتخاب الصادر فى العام نفسه.

ومع انشغال البرلمان خلال فترة العهد الملكى بمناقشة العديد من الموضوعات خاصةً السياسية منها، إلا أن بعض النواب قدموا عدة مشاريع بشأن منح المرأة حق الانتخاب، وإن تم طرحها متأخراً، حيث كانت البداية عام ١٩٤٤، أى بعد مرور ما يقرب من عشرين عاماً على افتتاح البرلمان، ومع ذلك فإن كل المشروعات التى قدمت فى هذا الصدد كان مصيرها إما الرفض من غالبية نواب البرلمان، أو تأجيلها إلى حين انتهاء الهيئة التشريعية للبرلمان، وبالتالى عدم الفصل فيها.

ولا شك فى أن نظرة المجتمع المصرى لمبدأ المشاركة الانتخابية للمرأة كان لها أثر واضح فى رفض المشاريع التى قُدمت للبرلمان، حيث انقسمت رؤية المجتمع إزاء هذه القضية إلى اتجاهين، الأول ويمثل الأغلبية الرافضة استناداً إلى تقاليد اجتماعية متوارثة وهو ما يبدو بصورة واضحة فى الوجه القبلى، إلى جانب مناداة البعض بأن منح المرأة حق الانتخاب يتعارض مع الشريعة الإسلامية وهو ما عبر عنه غالبية رجال الدين فى ذلك الوقت، أما الرأى الثانى فيمثل الأقلية الداعية إلى منح المرأة حقها الانتخابى، وإن اختلفت وجهة النظر فى هذا الشأن ما بين منحها هذا الحق مباشرةً، وما بين التدرج فى هذه الفكرة لتهيئة المجتمع وتقبله لها.

وفى ظل ذلك التنافس الشديد بين الأحزاب المصرية للوصول إلى مقاليد الحكم، إضافةً إلى عدم استقرار الحياة النيابية، كان من الطبيعى أن تُهمل الأحزاب وضع مبدأ المشاركة السياسية للمرأة فى برامجها الانتخابية، ولذا لجأت الأحزاب النسائية إلى وضع هذا المبدأ فى مقدمة برامجها التى أعلنت عنها، فى محاولة جادة منها لتمكين المرأة من الحصول على حق الانتخاب.

وكان لقيادات الحركة النسائية دور فعال فى إثارة هذه القضية باستمرار، وقد برز فى هذا المجال ثلاث شخصيات نسائية وهن: منيرة ثابت، وفاطمة نعمت راشد، ودرية شفيق، كما شاركت المرأة بفاعلية فى العديد من المعارك الانتخابية التى شهدتها مصر قبيل ثورة يوليه ١٩٥٢، رغم عدم تمتعها بحق الانتخاب، وهى فى ذلك تحاول أن تثبت جدارتها، وأنها لا تقل شأناً عن الرجال فى خوض هذا المعترك السياسى.

ويجب أن نُشير إلى أن المرأة المصرية قد بذلت جهوداً كبيرة لكى تتمكن من الحصول على حقوقها السياسية فيما يتعلق بمشاركتها فى الهيئات النيابية، وزاد من صعوبة هذه المجهودات تلك المعارضة الشديدة التى واجهتها، ولذا احتاج الأمر إلى فترة زمنية طويلة بدأت منذ عام ١٩٢٢، وانتهت فى عام ١٩٥٦، أى ما يقرب من أربعة وثلاثون عاماً، وخلال هذه الفترة زادت نسبة المتعلمات فى مصر، كما كان لتغير الأوضاع السياسية والاجتماعية بعد ثورة يوليه أثر لا بأس به فى تفعيل مطالب قيادات الحركة النسائية بشأن منح المرأة حق الانتخاب، ومن هنا جاءت مشاركتها فى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ خاتمة لرحلة كفاح شاقة من أجل حصولها على حق التمثيل النيابى.

الهوامش

(١) Royal institute of international Affairs, Great Britain and Egypt 1914- 1951, London, 1957,P.9.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٤٦ غير اعتيادى فى ٣٠ أبريل ١٩٢٣، ص١ .

(٣) المصدر نفسه، العدد ٤٢ غير اعتيادى فى ٢٠ أبريل ١٩٢٣، ص٢ .

(٤) المصدر نفسه، العدد ٩٨ غير اعتيادى فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠، ص٢ .

(٥) المصدر نفسه، العدد ١١٦ غير اعتيادى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٥، ص١ .

(٦) صوت الأمة، العدد ٨٤٧ فى ٦ مايو ١٩٤٩، ص٥ .

(٧) الأهرام، العدد ٢٣٨٩٦ فى ١٢ أبريل ١٩٥٢، ص٤ .

(٨) الوقائع المصرية، عدد غير اعتيادى، العدد ٥ مكرر فى ١٦ يناير ١٩٥٦، ص ص ٣، ٤ .

(٩) الأهرام، العدد ٢٥٢٩٨ فى ٥ مارس ١٩٥٦، ص١٣ .

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) محافظ عابدين، محفظة رقم (٥٨١) انتخابات.

(١٢) مجلس النواب، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، المجلد الثانى، الجلسة ٣٤ فى ١٦ مايو ١٩٤٤، ص ص ١٥٥١- ١٥٥٣ .

(١٣) المصدر نفسه، الهيئة النيابية التاسعة، الانعقاد الخامس، المجلد الأول، ملحق الجلسة ١١ فى ١٧ يناير ١٩٤٩، ص٢٧٥ .

(١٤) روز اليوسف، العدد ١٠٧٦ فى ٢٦ يناير ١٩٤٩، ص١١ .

(١٥) الأهرام ، العدد ٢٣٤٩٢ فى ٢٧ فبراير ١٩٥١، ص٣ .

(*) تشير بعض الدراسات التى تناولت الحركة النسائية فى مصر إلى أن عضو الشيوخ على ماهر قدم مشروعاً إلى البرلمان عام ١٩٣٨، يطالب فيه بقبول عضوية المرأة فى مجلس الشيوخ ٠ انظر: أحمد طه، المرأة كفاحها وعملها،ط١ ،دار الجماهير ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٧٣، والواقع أن على ماهر لم يكن عضواً بمجلس الشيوخ فى عام ١٩٣٨ حتى يتمكن من تقديم هذا المشروع، حيث إنه عُين عضواً بالمجلس فى ٨ مايو ١٩٣٦، واستقال من عضويته فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ لتعيينه رئيساً للديوان الملكى، وعاد على ماهر مرةً ثانية لعضوية المجلس فى ٢٠ سبتمبر ١٩٣٩ فى المكان الذى خلا بتعيين عضو الشيوخ أحمد كامل مديراً عاماً لبلدية الإسكندرية، وإضافةً إلى ذلك فإنه من خلال مراجعة مضابط مجلس الشيوخ لعام ١٩٣٨ لم نجد أى مشروع قانون طرحه على ماهر فى هذا الشأن٠مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادى ٢٣ أكتوبر - ١٠ نوفمبر ١٩٣٧، ص٨، دور الانعقاد غير العادى ٢-١٧ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٤ .

(١٦) المصدر نفسه، الانعقاد الثانى والعشرين، الجلسة ٢٥ فى أول أبريل ١٩٤٧، ص ص ٥٥٩، ٥٦٠ .

(١٧) المصدر نفسه، الانعقاد الرابع والعشرين، الجلسة ٢٧ فى ١٢ أبريل ١٩٤٩، ص ٨٨١ ٠
(١٨) المصدر نفسه، ملحق الانعقاد الرابع والعشرين، ملحق رقم ١٣٣ لجلسة ١٣ أبريل ١٩٤٩، ص ص٧٥١- ٧٥٨ .
(١٩) رؤوف عباس وأخرون، الآحزاب المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥٩ .
(٢٠) لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى ١٩١٩- ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٤، ص٢٩ .
(٢١) رؤوف عباس، المرجع السابق، ص ١٦١ .
(٢٢) المرجع نفسه، ص١٦٢ .
(٢٣) بنت النيل، العدد ٥١ فى فبراير ١٩٥٠، ص٣ .
(٢٤) الأهرام، العدد ٢٢٩٦٤ فى ١٨ أغسطس ١٩٤٩، ص٣ .
(٢٥) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢- ١٩٥٣، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٦٢- ٦٨ .
(٢٦) مصطفى الغريب، محمد حسين هيكل ودوره فى السياسة المصرية ١٨٨٨- ١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٧٦ .
(٢٧) الأهرام، العدد ٢٣٠٥٣ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٩، ص٩ .
(٢٨) رؤوف عباس، المرجع السابق، ص ص ١٦٥، ١٦٦ .
(٢٩) روز اليوسف، العدد ١٠٧٥ فى ١٩ يناير ١٩٤٩، ص ٢٧ .
(٣٠) الأساس، العدد ٥٠٩ فى ٢٦ يناير ١٩٤٩، ص ١ .
(٣١) منصور عبد السميع، حزب الكتلة الوفدية ١٩٤٢- ١٩٥٣، مركز تاريخ مصر المعاصر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٦ .
(٣٢) المصرى أفندى، العدد ٣٦٨ فى ٣ فبراير ١٩٤٤ ، ص٥ .
(٣٣) الاتحاد، العدد ٣ فى ١٤ يناير ١٩٥٢، ص ١ .
(٣٤) رؤوف عباس، المرجع السابق، ص ١٦٩ .
(٣٥) مصر الفتاة، العدد الثانى فى ٣١ يناير ١٩٣٨، ص ١١ .
(٣٦) على شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣- ١٩٤١، ط١، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ، ١٩٨٢، ص٢٧٠ .
(٣٧) مصر الفتاة ، العدد ٢١ فى ١٤ أبريل ١٩٣٨، ص ١١ .
(٣٨) المصدر نفسه، العدد ٥ فى ٦ نوفمبر ١٩٤٤، ص ١٠ (برنامج حزب مصر الفتاة).
(٣٩) رؤوف عباس، المرجع السابق، ص ١٦٧ .
(٤٠) زكريا سليمان بيومى، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨- ١٩٤٨ ، ط ٢، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٩٩ .

(٤١) الأهرام، العدد ٢٣٠٤٩ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩، ص٨ .

(٤٢) ففى ١٦ مارس ١٩٢٣ وبعد اختلاف هدى شعراوى مع سعد زغلول، خرج إلى الوجود أول تنظيم سياسى مستقل للدفاع عن مصالح المرأة، إذ تكون " الاتحاد النسائى المصرى" بزعامة السيدة هدى شعراوى، وضم الاتحاد فى عضويته إحدى عشرة سيدة من بينهن: سيزا نبراوى، وشريفة رياض، ونبوية موسى، واستر فهمى ويصا، ووجيدة خلوصى، وإحسان أحمد، وعزيزة فوزى، وجميلة عطية، وفردوس شتا، وتُشير لائحة الاتحاد إلى أنه تكون باسم " جمعية الاتحاد النسائى المصرى للمطالبة بحق الانتخاب ".
أحمد طه، المرجع السابق، ص٧١ .

(٤٣) آمال كامل السبكى، الحركة النسائية فى مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٠٢ .

(٤٤) درية شفيق، المرأة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٤٤ .

(*) أشارت بعض الدراسات التى تناولت الحركة النسائية فى مصر إلى تأسيس الحزب النسائى المصرى عام ١٩٤٢ ٠ انظر: أحمد طه المرجع السابق، ص٨٥ ، إنجى أفلاطون، نحن النساء المصريات ، مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٩٤٩ ، ص١١٠، ولكن بالرجوع إلى المصادر الرئيسية والمتمثلة فى مجلة "فتاة الغد" الناطقة باسم الحزب نجد أنه جاء فى نص المادة الأولى من قانون الحزب "تألف فى شهر يناير ١٩٤٤ الحزب النسائى الوطنى"، انظر فتاة الغد، العدد الثانى فى أول يونيه ١٩٤٥، ص٢٣، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدوريات المعاصرة لهذا الحدث تناولت تأسيس الحزب فى بدايات عام ١٩٤٤، انظر أيضاً: المصرى أفندى، العدد ٣٧٢ فى ٢ مارس ١٩٤٤، ص ١٠، البلاغ، العدد ٦٨٧١ فى ٢١ مارس ١٩٤٤، ص٢ .

(٤٥) تم اختيار مفيدة عبد الرحمن المحامية أمينة للصندوق، وزينب لبيب سكرتيرة للحزب، كما ضم الحزب فى عضويته كلاً من: عطيات فهمى، ولونا حبيب، ونعمت مصطفى (خريجات حقوق)، وعليه إسماعيل (خريجة كلية التجارة)، وزينب المنفلوطى (خريجة كلية الآداب) المصرى أفندى، العدد ٣٧٢ فى ٢ مارس ١٩٤٤، ص ١٠ .

(٤٦) فتاة الغد، العدد الثانى فى أول يونيه ١٩٤٥، ص٣ .

(٤٧) آخر ساعة المصورة، العدد ٥٠٣ فى ٢٨ مايو ١٩٤٤، ص١٦ .

(٤٨) المصدر نفسه، العدد ٤٩٠ فى ٢٧ فبراير ١٩٤٤، ص ٩ .

(٤٩) فتاة الغد، العدد الخامس فى ١٥ فبراير ١٩٤٥، ص٣ .

(٥٠) روز اليوسف، العدد ١٠٧٦ فى ٢٦ يناير ١٩٤٩، ص١١ .

(٥١) درية شفيق رئيسة، وحرم حسين عنان "ياشا" نائبة الرئيسة للاتصالات الخارجية، وحرم على "بك" محمود رئيسة للإشراف على وضع البرامج، والسيدة صفية شكرى، وخرم

حسين "باشا" فائق لأمانة الصندوق، والأستاذة زينب لبيب للأمانة العامة، أما العضوية فقد شملت كلاً من: السيدة إحسان عابد، والسيدة نظلة الحكيم، وحرم متولى بك" نور، وحرم على "بك" صبور، وحرم حنفى "باشا" محمود، وحرم عبدالمنعم "بك" رشاد، والسيدة فاطمة أتربى أبو العز، والآنسة سعاد فريد، الأهرام، العدد ٢٨٦٩ فى ٢٨ أبريل ١٩٤٩، ص ٦ .

(٥٢) درية شفيق، المرجع السابق، ص١٩١ .

(٥٣) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص٦٦ .

(٥٤) الأهرام، العدد ٢٤٠٧١ فى ٩ أكتوبر ١٩٥٢، ص٦ .

(٥٥) بنت النيل، العدد ٨٥ فى ديسمبر ١٩٥٢، ص٧٥ .

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٨٥ .

(٥٧) الجيل الجديد، العدد ٤٢ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٢، ص٤ .

(٥٨) الأهرام، العدد ٢٤٠٩٦ فى نوفمبر ١٩٥٢، ص٣ .

(٥٩) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص٨٨ .

(٦٠) الأهرام، العدد ١٣٧٩٢ فى ١٠ يوليه ١٩٢٢، ص٣ .

(٦١) المصدر نفسه، العدد ١٣٧٦٨ فى ١٢ يونيه ١٩٢٢، ص١ .

(٦٢) الأهرام، العدد ١٣٧٨٢ فى ٢٨ يونيه ١٩٢٢، ص١ .

(٦٣) يونان لبيب رزق، المرأة المصرية بين التطور والتحرر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٦٤ .

(٦٤) آخر ساعة المصورة، العدد ٤٨٨ فى فبراير ١٩٤٤، ص ١٣ .

(٦٥) فتاة الغد، العدد ١٢ أول نوفمبر ١٩٤٥، ص ١٨ .

(٦٦) آخر ساعة المصورة، العدد ٤٩٦ فى أبريل ١٩٤٤، ص٢ .

(٦٧) المصدر نفسه، العدد ٤٩١ فى ٥ مارس ١٩٤٤، ص٩ .

(٦٨) مصر الفتاة ، العدد ٨ فى ٥ ديسمبر ١٩٤٤، ص١٤ .

(٦٩) ٢٥ طالباً بنسبة ١٢,٥٪ وافقوا على دخولها مجلس النواب واشتراكها فى الانتخابات .

- ١٠ طلاب بنسبة ٥٪ وافقوا على أن يكون للمرأة حق انتخاب من ينوب عنها من الرجال فقط دون السماح لها بالاشتراك فى عضوية المجلس.
- ٦ طلاب بنسبة ٣٪ وافقوا على دخول المرأة مجلس النواب بشرط ألا يزيد عدد ممثليها فى البرلمان عن عشرة مقاعد.
- ٣٩ طالباً بنسبة ١٩,٥٪ امتنعوا عن إبداء أى رأى.

(٧٠) صوت الأمة، العد ٨٢١ فى مارس ١٩٤٩، ص٨ .

(٧١) الأهرام، العدد ٢٢٨٦٠ فى ١٧ أبريل ١٩٤٩، ص٣ ٠
(٧٢) صوت الأمة، العدد ٨٣٩ فى ١٠ أبريل ١٩٤٩، ص٨ .
(٧٣) الأهرام، العدد ٢٢٨٣٤ فى ١٧ مارس ١٩٤٩، ص١ .
(*) كانت تشرف على صفحة الأسرة بجريدة صوت الأمة.
(٧٤) صوت الأمة، العدد ٨٢١ فى ٢٠ مارس ١٩٤٩، ص٨ .
(٧٥) المصدر نفسه، العدد ٨٤٧ فى ٦ مايو ١٩٤٩، ص٥ .
(٧٦) آخر ساعة، العدد ٨٥٣ فى ٢٨ فبراير ١٩٥١، ص ص ١٢، ١٣ .
(٧٧) البلاغ، العدد ٩٠٢٢ فى ٣ مارس ١٩٥١، ص٦ .
(٧٨) الأساس، العدد ١١٥٦ فى ٢ مارس ١٩٥١، ص٦ .
(٧٩) آخر لحظة، العدد ١٤١ فى ١٦ مارس ١٩٥١، ص٢ .
(٨٠) الأهرام، العدد ٢٣٩٣٥ فى ٢٢ مايو ١٩٥٢، ص٥ .
(٨١) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩١٩فى ٦ مايو ١٩٥٢، ص٨ .
(٨٢) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٤٠ فى ٢٧ مايو ١٩٥٢، ص٣ .
(٨٣) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٠٣ فى ١٩ أبريل ١٩٥٢، ص٤ .
(٨٤) المصدر نفسه، العدد ١٣٩٨٨ فى ٣ مارس ١٩٢٣، ص٤ .
(٨٥) كما تم انتخاب كل من: هدى شعراوى، ونبوية موسى، واستر فهمى ويصا، ووجيدة خلوصى، وسيزا نبراوى، وذلك للسفر وتمثيل مصر فى المؤتمر الذى كان مقرراً أن يبحث فى سبعة موضوعات رئيسية تتعلق بالمرأة، ومنها المرأة والأحزاب السياسية، العدد ١٤٠٠٢ فى ٢٠ مارس ١٩٢٣، ص٤ .
(٨٦) المصدر نفسه، العدد ١٤٠٥٦ فى ٢٤ مايو ١٩٢٣، ص٤ .
(٨٧) مصر الفتاة ، العدد ١٠ فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٤، ص٩ .
(٨٨) مجلس الشيوخ، الانعقاد الرابع والعشرين، الجلسة ٢٤ فى ٢٨ مارس ١٩٤٩،ص٧٧٨ .
(٨٩) الأمل، العدد ٣٢ فى ١٨ يونيه ١٩٥٥، ص٢٦ .
(٩٠) مجلس الشيوخ، ملحق دور الانعقاد الثانى والعشرين،ملحق رقم ٦٠، جلسة ٢٤ فبراير ١٩٤٧، ص١٨٦ .
(٩١) روز اليوسف، العدد ١٠٨٦ فى ٦ أبريل ١٩٤٩، ص١٧ .
(*) كانت المرأة السورية أول امرأة عربية تحصل على حق التصويت فى الانتخابات، وذلك عندما شاركت فى الانتخابات السورية التى أجريت فى نوفمبر ١٩٤٩ ٠ الأساس، العدد ٧٦٢ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٤٩، ص١ .
(٩٢) الأهرام، العدد ٢٢٨٦٢ فى ١٩ أبريل ١٩٤٩، ص٣ .
(٩٣) المصدر نفسه، العدد ٢٣٠٤٩ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩، ص٨ .
(٩٤) الأساس، العدد ١١٦٦ فى ١٤ مارس ١٩٥١، ص٣ .

(٩٥) بنت النيل، العدد ٤٢ فى مايو ١٩٤٩، ص٣ .
(٩٦) المصدر نفسه، العدد ٥١ فى فبراير ١٩٥١، ص٣ ، وقد تضامن معها فى هذا الإضراب ثمانية سيدات وهن: منيرة ثابت "صاحبة مجلة الأمل"، وسعاد فهمى "مديرة التحرير"، وراجية حمزة "ينت النيل"، وبهيجة البكرى "جمعية تحرير المرأ" وأمانى فريد "صحفية"، ومنيرة حسنى " اتحاد نساء الدولة"، وفتحية الفلكى "صحفية" وهيام عبدالعزيز "فنانة"
(٩٧) البلاغ، العدد ٩٠١٣ فى ٢٠ فبراير ١٩٥١، ص١ .
(٩٨) آخر ساعة، العدد ٨٥٣ فى ٢٨ فبراير ١٩٥١، ص١٢ .
(٩٩) آخر لحظة، العدد ١٤٣ فى ٢٣ مارس ١٩٥١، ص٣ .
(١٠٠) بنت النيل، العدد ٧٦ فى مارس ١٩٥٢، ص٣ .
(*) فى مارس ١٩٥٢ وافقت لجنة الأمم المتحدة التى تبحث مركز المرأة، على منحها حقوقاً سياسية تتساوى مع حقوق الرجل، وقد جاء فى مشروع القرار أن يسمح للمرأة بإعطاء صوتها فى الانتخابات، وبترشيح نفسها فى الانتخابات ، وبتوليها الوظائف العامة والقيام بجميع المهام التى يقرها القانون أسوةً بالرجال. آخر لحظة، العدد ٢٦٣ فى ٢٨ مارس ١٩٥٢، ص٨ .
(١٠١) بنت النيل، العدد ٧٧ فى أبريل ١٩٥٢، ص٣ .
(١٠٢) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ص ٧٩: ٨٧ .
(١٠٣) الأهرام، العدد ٢٤٥٨١ فى ٩ مارس ١٩٥٤، ص١ .
(١٠٤) المصدر نفسه، العدد ٢٤٥٧٨ فى ٦ مارس ١٩٥٤، ص١ .
(١٠٥) درية شفيق، المرجع السابق، ص ٢٥٥ .
(١٠٦) الأهرام، العدد ٢٤٥٨٥ فى ١٢ مارس ١٩٥٤، ص١ .
(١٠٧) المصدر نفسه، العدد ٢٤٥٨٧ فى ١٥ مارس ١٩٥٤، ص٩ .
(١٠٨) المصدر نفسه، العدد ٢٤٥٩٢ فى ٢٠ مارس ١٩٥٤، ص٤ .
(١٠٩) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٤٨ .
(*) كانت اعتدال حمودة عضوة بالحزب النسائى الوطنى.
(١١٠) فتيات مصر، العدد الأول فى يناير ١٩٥٦، ص٣ .
(١١١) المحروسة، العدد ٤٣٦٥ فى أول يناير ١٩٢٥، ص٢ .
(١١٢) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص٣٤ .
(١١٣) السياسة، العدد ٦٧٧ فى ٣ يناير ١٩٢٥، ص٥ .
(١١٤) الأهرام، العدد ١٤٥٦٠ فى ٥ يناير ١٩٢٥، ص٣ .
(١١٥) كوكب الشرق، العدد ٩٧ فى ١٠ يناير ١٩٢٥، ص, ٥
(١١٦) النظام، العدد ١٥٦٤ فى ٧ فبراير ١٩٢٥، ص٥ .
(١١٧) كوكب الشرق، العدد ١٤٩ فى ١٢ مارس ١٩٢٥، ص٢ .

(١١٨) الأمل، العدد ٢٥فى ٢٤ أبريل ١٩٢٦، ص١ .
(١١٩) الأهرام، العدد ١٤٩٨٦ فى ١٢ مايو ١٩٢٦، ص٣ .
(١٢٠) Royal institute of international Affairs, op. cit, p.21.
(١٢١) البلاغ، العدد ١٦٦٨ فى ١٢ أغسطس ١٩٢٨،ص١ .
(١٢٢) الأهرام، العدد ١٥٧١٨ فى ١٦ أغسطس ١٩٢٨، ص٥ .
(١٢٣) مصر، العدد ١٠٠٥٧ فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٠ ، ص١ .
(١٢٤) المساء، العدد ٥٩ فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٠، ص٤ .
(١٢٥) مصر، العدد ١٠٠٩ فى ٥ يناير ١٩٣١، ص٥ .
(١٢٦) الأهرام، العدد ١٦٦٦٤ فى ٢ مايو ١٩٣١، ص٤ .
(١٢٧) الضياء، العدد ١٩١ فى ٣ مايو ١٩٣١، ص٤ .
(١٢٨) المقطم، العدد ١٢٨٣٩ فى ٣ مايو ١٩٣١، ص٥ .
(١٢٩) وكان فى مقدمتهن كلاً من: عقيلة محمد محمود باشا، والسيدة شريفة رياض، وقرينات كل من: واصف غالي باشا، ومكرم عبيد باشا، والغرابلى باشا، وبهى الدين بركات باشا، وغيرهن، المساء، العدد ٢٢٠ فى ٣ مايو ١٩٣١، ص٤ .
(١٣٠) الأهرام، العدد ١٦٦٧٣ فى ١١ مايو ١٩٣١، ص٧ .
(١٣١) المصدر نفسه.
(١٣٢) المقطم، العدد ١٢٨٣٦ فى ١٢ مايو ١٩٣١، ص٥ .
(١٣٣) المصدر نفسه، العدد ١٢٨٣٩ فى ١٥ مايو ١٩٣١، ص٥ .
(١٣٤) مصر، العدد ١٠١٩٥ فى ١٤ مايو ١٩٣١، ص٤ .
(١٣٥) الشعب، العدد ١٣٩ فى ١٥ مايو ١٩٣١، ص٤ .
(١٣٦) البلاغ، العدد ٨٦١٣ فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٩، ص٤ .
(١٣٧) النداء، العدد ١٣٢ فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٩، ص٢ .
(١٣٨) أخبار اليوم، العدد ٢٦٧ فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٩، ص٥ .
(١٣٩) درية شفيق، المرجع السابق ، ص٢٣٦ .
(١٤٠) آخر لحظة، العدد ٢٦٦ فى ٤ أبريل ١٩٥٢، ص٨ .
(١٤١) الأهرام، العدد ٢٣٨٨٨ فى ٤ أبريل ١٩٥٢، ص٧ .
(١٤٢) المصدر نفسه، العدد ٢٣٨٩٣ فى ٩ أبريل ١٩٥٢، ص٣ .
(١٤٣) المصدر نفسه، العدد ٢٥٢٥٣ فى ٢٠ يناير ١٩٥٦، ص٦ .
(١٤٤) الوقائع المصرية، العدد ٤٦ أ فى ١٢ يونيه ١٩٥٦، ص٢ .
(١٤٥) الأهرام، العدد ٢٥٧١١ فى ٢٨ أبريل ١٩٥٧، ص١ .
(١٤٦) سعيد خيال، مذكرات إنجى أفلاطون، دار سعاد الصباح ، ط١، ١٩٩٣، ص ١٧٣ .
(١٤٧) جاءت محافظة الدقهلية فى المرتبة الأولى حيث بلغ عدد النساء المقيدات لأسمائهن

٢٩٤٠٦ سيدة، وتلتها محافظة المنيا حيث تم تسجيل ١٦٢٨٨ سيدة، بينما بلغ العدد فى الإسكندرية ٥٣٤٦ سيدة، وجاءت محافظة أسوان فى المرتبة الأخيرة من حيث قلة إقبال النساء على عملية القيد فى الجداول الانتخابية، حيث بلغ عددهن حوالى ٢٠٠ سيدة وفتاة فقط الأهرام، العدد ٢٥٧٠٦ فى ٢٢ أبريل ١٩٥٧، ص٢، الجمهورية، العدد ١٢٤٠ فى ١٧ مايو ١٩٥٧، ص٣، العدد ١٢٩٠ فى ٤ يوليه ١٩٥٧، ص١ .

(١٤٨) الأهرام، العدد ٢٥٧٤٠ فى ٢٩ مايو ١٩٥٧، ص١ .

(١٤٩) الجمهورية، العدد ١٢٧٢ فى ١٧ يونيه ١٩٥٧، ص١ .

(١٥٠) الأمل، العدد ٤٨ فى يوليه ١٩٥٧، ص ص ٢٤، ٢٥ .

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) الجمهمورية، العدد فى ١٧ مايو ١٩٥٧، ص٣ .

(١٥٣) القاهرة، العدد ١٣٠٧ فى ٣١ مايو ١٩٥٧، ص٨ .

(١٥٤) أخبار اليوم، العدد ٦٥٥ فى ٢٥ مايو ١٩٥٧، ص٣ .

(١٥٥) الأهرام، العدد ٢٥٧٤١ فى ٣٠ مايو ١٩٥٧، ص٣ .

(١٥٦) المصور، العدد ١٧٠٣ فى ٣١ مايو ١٩٥٧ ، ص ص ١٢، ١٣ .

(١٥٧) القاهرة، العدد ١٢٧٨ فى ٣ مايو ١٩٥٧، ص ٤ .

(١٥٨) الأهرام، العدد ٢٥٧٨٧ فى ١٧ يوليه ١٩٥٧، ص٦ .

(١٥٩) الجمهورية، العدد ١٢٥٢ فى ٢٨ مايو ١٩٥٧، ص٣ .

(١٦٠) المصدر نفسه٠

(١٦١) المساء، العدد ٢٦٥ فى ٣٠ يونيه ١٩٥٧، ص٣ .

(١٦٢) المصور، العدد ١٧٠٢ فى ٢٤ مايو ١٩٥٧، ص١١ .

(١٦٣) الأهرام، العدد ٢٥٧٣٩ فى ٢٨ مايو ١٩٥٧، ص٦ .

(١٦٤) المصدر نفسه، العدد ٢٥٧٥١ فى ٩ يونيه ١٩٥٧ ، ص٣ .

(١٦٥) المصدر نفسه، العدد ٢٥٧٧٦ فى ٤ يوليه ١٩٥٧، ص٣ .

(١٦٦) أخبار اليوم، العدد ٦٥٧ فى ٨ يونيه ١٩٥٧، ص٣ .

(١٦٧) المصدر نفسه.

(١٦٨) الأهرام ، العدد ٢٥٧٧٩ فى ٧ يوليه ١٩٥٧، ص١ .

(١٦٩) الأخبار، العدد ٦٦١ فى ٦ يوليه ١٩٥٧، ص٣ .

(١٧٠) الأهرام، العدد ٢٥٧٨٦ فى ١٦ يوليه ١٩٥٧، ص١ .

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العربية غير المنشورة :

محافظ عابدين، محفظة رقم (٥٨١) انتخابات٠

ثانياً: الوثائق العربية المنشورة:

- مضابط مجلس النواب: ١٩٤٤، ١٩٤٩ ٠
- مضابط مجلس الشيوخ: ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٧، ١٩٤٩ ٠
- سيرة ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، جـ٢، دار الهداية، القاهرة ، د.ت٠

ثالثاً: الدوريات:

- الاتحاد: ١٩٢٥ ٠
- أخبار اليوم: ١٩٤٩، ١٩٥٧ ٠
- آخر ساعة المصورة: ١٩٤٤، ١٩٥١ ٠
- آخر لحظة: ١٩٥١، ١٩٥٢ ٠
- الأساس: ١٩٤٩، ١٩٥١ ٠
- الأمل: ١٩٢٦، ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٧ ٠
- الأهـــرام: ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٨، ١٩٣١، ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٥٦، ١٩٥٧ ٠
- البلاغ: ١٩٢٨، ١٩٤٤، ١٩٤٩، ١٩٥١ ٠
- بنت النيل: ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥٢ ٠
- الجمهورية: ١٩٥٧ ٠
- الجيل الجديد: ١٩٥٢ ٠
- روز اليوسف: ١٩٤٩ ٠
- السياسة: ١٩٢٥ ٠
- الشعب: ١٩٣١ ٠
- صوت الأمة: ١٩٤٩ ٠
- الضياء: ١٩٣١ ٠
- فتاة الغد: ١٩٤٥ ٠
- فتيات مصر: ١٩٥٦ ٠
- القاهرة: ١٩٥٧ ٠
- كوكب الشرق: ١٩٢٥ ٠
- المحروسة: ١٩٢٥ ٠

- المساء: ١٩٣٠، ١٩٣١ ٠
- مصر: ١٩٣٠، ١٩٣١ ٠
- مصر الفتاة: ١٩٣٨ ، ١٩٤٤ ٠
- المصرى أفندى: ١٩٤٤ ٠
- المصور: ١٩٥٧ ٠
- المقطم: ١٩٢٤، ١٩٣١ ٠
- النداء: ١٩٤٩ ٠
- النهضة المصرية : ١٩٢٤ ٠
- الوقائع المصرية: ١٩٢٣، ١٩٣٠، ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ٠

رابعاً: المراجع العربية:

- أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢- ١٩٥٣، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
- أحمد طه : المرأة كفاحها وعملها، ط١ ، دار الجماهير، القاهرة، ١٩٦٤ ٠
- إقبال بركة: المرأة الجديدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣ ٠
- آمال كامل السبكى: الحركة النسائية فى مصر ما بين الثورتين ١٩١٩، ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة،١٩٨٦ .
- إنجى أفلاطون : نحن النساء المصريات، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٤٩ ٠
- دربة شفيق : المرأة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥ ٠
- رؤوف عباس وأخرون : الأحزاب المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥ ٠
- زكريا سليمان بيومى : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية "١٩٢٨- ١٩٤٨" ط٢، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٩١ ٠
- سعيد خيال : مذكرات إنجى أفلاطون، دار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٣ ٠
- عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومى فى سبع سنوات، ١٩٥٢- ١٩٥٩، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.
- على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣- ١٩٤١، ط١، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٢ .
- لطيفة محمد سالم: المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى "١٩١٩- ١٩٤٥"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- مصطفى الغريب : محمد حسين هيكل ودوره فى السياسة المصرية " ١٨٨٨- ١٩٥٦" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣ ٠

- منصور عبد السميع : حزب الكتلة الوفدية " ١٩٤٢-١٩٥٣" ، مركز تاريخ مصر المعاصر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، دار القاهرة، ٢٠٠٥ ٠
- يونان لبيب رزق : المرأة المصرية بين التطور والتحرر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.

خامساً: المراجع الأجنبية:

Roya1 institute of international Affairs, Great Britain and Egypt 1914-1915, London, 1957.